فكّ شيفرة انعدام العدالة في مجال الديون

دليل لجمع البيانات وتحليلها وتقديمها بهدف إلقاء ضوء جديد على تأثير أزمة الديون العالمية على حقوق الناس.

CENTER for ECONOMIC and SOCIAL RIGHTS

Debt Justice

فهرس المحتويات

تعريف بالدليل	٠١
الخطوة الأولى – الاستجواب	٠٢
المفاهيم الأساسية في نظام الديون العالمي	٠٢
التوجّهات الأساسية التي تُشفّر انعدام العدالة في النظام	٠٦
معايير حقوق الإنسان التي تُنظم عمليات الإقتراض والإقراض	١٢
استخدام إطار «أوبرا» (OPERA) لوضع المشاكل المرتبطة بالديون في إطار المشاكل المرتبطة بحقوق الإنسان	١٤
استخدام المؤشرات والمعايير من أجل «قياس» المشكلة	١٦
الخطوة الثانية – إلقاء الضوء	١٩
جمع بيانات الديون ذات الصلة	٢٠
تحليل البيانات ذات الصلة	٢٥
الخطوة الثالثة – الإلهام	٢٨
الإجراءات الأساسية المطلوبة من أجل تحويل نظام الديون العالمي	٢٨
إشراك الجهات المُستهدفة بنشاطات المناصرة	٣١

شكر وتقدير

كتبت أليسون كوركيري هذا الدليل، بمساهمة من ميخال كيدان وأوهين أمبوفو–آنتي من مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تيم جونز من منظمة عدالة الديون (Debt Justice). وقد استوحى هذا الدليل من دليل منظمة عدالة الديون لفهم المعلومات المرتبطة بالديون والوصول إليها واستند عليه. ونتوجّه بالشكر إلى كمال رامبوروث من معهد العدالة الاقتصادية، وإلى ندى الطريقي وزوي فيرنين من المرصد التونسي للاقتصاد، على ملاحظاتهم القيمة على مسودة الدليل.

جرى العمل بدعم من منحة مقدمة من قبل Open Society Foundations.

CENTER for ECONOMIC and SOCIAL RIGHTS

Debt Justice

تعريف بالدليل

يمكن لهذا الدليل أن يُفيد كلّ شخص يودّ أن يفهم كيف تُضرّ أزمة الديون العالمية بحقوق الناس ويتّخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المسألة، كما أنه قائم على القناعة التي تفيد بأنه إذا ما أردنا تغيير الوضع الراهن، فإننا نحتاج إلى حشد مجموعة أكبر من الخبرات، تقنيةً كانت أو مُعاشةً.

ويقدّم الدليل مفهوم فكّ شيفرة انعدام العدالة الذي يُنظّم أساليب البحث المبتكرة بالارتكاز على ثلاث خطوات وهي: الاستجواب وإلقاء الضوء والإلهام. كما يُمكن تكييف هذه الأساليب بشكل يسمح لعدد أكبر من المجموعات باستخدامها، حيث تُساعد هذه الأساليب مجتمعةً في بناء الأدلة التي تعزز المطالب المقدّمة إلى من هم في السلطة ليَفوا بوعودهم ويصحّحوا الأخطاء التي تسبب بها القمع المنهجي.

ويستعرض هذا الدليل كيفية تطبيق هذه الأساليب بهدف «فك شيفرة» انعدام العدالة في مجال الديون، حيث يشكّل مورداً لكلّ شخص يودّ أن يلقي الضوء على حقوق الإنسان في أبحاثه الخاصّة حول موضوع الديون. فيمكن أن تكونوا في طور إجراء أبحاث حول قرض معيّن أو اتفاقية إعادة هيكلة محدّدة، أو إجراء تحقيق حول كيفية تأثير مشكلة ديون بلد ما على حقوق معينة لمجموعات مختلفة. وقد تكونوا مهتمين برسم خريطة تُظهر التوجّهات الإقليمية من حيث الديون.

كان يُنظر إلى الدَين تقليديًا على أنه قضية مرتبطة بالمالية العامة، لاسيما أن قدرة بلد ما على تحمّل عبء الديون تُعتبر عاملًا يؤخذ في الاعتبار عند تحديد مستوى استقراره الاقتصادي. وتُستخدم المؤشرات المالية المُعقدة لتوقّع قدرة دولة ما على سداد المبالغ المُستحقة الحالية والمستقبلية (والتي يُشار إليها عادةً بعبارة خدمة الدَين). ولكن، لا تأخذ هذه المعادلة بالاعتبار كيفية تأثير هذه الإجراءات على سكان هذا البلد.

ومع ذلك، يوجد الكثير من الأدلة التي تشير إلى أن المديونية المفرطة، كما والتوجهات التي تغذيها، لها تأثيرات كارثية على حقوق الناس. وتجد البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حول العالم نفسها في حلقة مفرغة قائمة على الاعتماد المفرط على الديون السيادية، حيث تحصل على القروض بشروط غير مؤاتية لها وتميل لصالح الجهات الدائنة القوية. وبالتالي، يؤدّي ذلك إلى تعرّض الميزانيات الحكومية للضغوطات وتتّم خصخصة الخدمات العامة والحدّ من البرامج المرتبطة بالحماية الاجتماعية. وتكون، نتيجةً لذلك، المجموعات المهمشةً بالفعل هي الأكثر تضرّرًا. على سبيل المثال، يتم الاعتماد على الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي من أجل سدّ هذه الثغرة، مّا يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الاقتصادي للنساء والفتيات ويعيق حراكهنّ الاجتماعي. **يُساعدنا الإقرار بأن الديون السيادية هي قضية مرتبطة بحقوق الإنسان على إبراز التكاليف الاجتماعية الحقيقية المترتبة عن هذه القرارات، التي تبدو فنيةً، وعلى التعامل معها بالطريقة المناسبة.**

يرتكز الدليل على الخطوات الثلاث لمفهوم فكّ شيفرة انعدام العدالة:

يتطرّق القسم الأول إلى كيفية استجواب المشكلة. ونقدّم فيه بعض العناصر الأساسية لنظام الديون العالمي ونقيّم التوجهات التي شكّلت طريقة تفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض. ونناقش فيه أيضًا كيف يمكن وضع التوجهات ضمن أطُر وقياسها من منظار يرتكز على حقوق الإنسان، كما نستعرض الأدوات الضرورية لفعل ذلك. ويشمل ذلك تضمين مؤشرات ومعايير مرتبطة بالديون في إطار «أوبرا».

يستعرض القسم الثاني البيانات التي يمكنها أن تلقي الضوء على المشكلة. ويقدّم هذا القسم لمحةً عامةً عن المصادر المختلفة للبيانات المرتبطة بالديون وبعض المصطلحات المحدّدة لمساعدتكم على إيجاد ما تبحثون عنه. كما نعرض بعض الإرشادات المخصّصة للناشطين الذين يريدون تحليل البيانات بأنفسهم أو التعاون مع علماء اقتصاد وخبراء في مجال الإحصاءات وغيرهم من الأشخاص المعنيين بهدف إجراء عملية التحليل هذه.

ينظر القسم الثالث في كيفية استخدام الأدلة بهدف إلهام الإجراءات. ويحدّد هذا القسم إصلاحات عديدة يمكنها أن تعالج الأعباء الثقيلة المترتبة عن الديون، بالإضافة إلى القنوات المختلفة التي تدفع باتجاه تنفيذها.

من المرجّح أن يكون لدى القراء درجات متفاوتة من الإلمام بالأساليب التي تطرّقنا إليها في كلّ قسم. وبالتالي، سيكون لبعضها بلا شكّ أهميةً أكبر لقراء معينين مقارنةً بالقراء الآخرين. وندعوكم للاطلاع على الدليل عند الحاجة والاحتفاظ به كمرجع خلال اختباركم مختلف الأساليب في عملكم. ونظرًا لتركيز الدليل على الديون بشكل خاص، أمضينا وقتًا أقلّ نعمل على الأبعاد الأخرى لمفهوم فك شيفرة انعدام العدالة. ونوجّهكم أيضًا، حيثما يكون ذلك مناسبًا، إلى المزيد من الموارد التي يمكنكم التعمق فيها.

اعرفوا المزيد | يمكنكم أن تجدوا موارد إضافية مرتبطة بمفهوم فكّ شيفرة انعدام العدالة على موقعنا الالكتروني: https://cesr.org/hub/. وتشمل هذه الموارد سلسلةً من مقاطع الفيديو القصيرة التي تعرض الأساليب التي يتكوّن منها هذا النهج، و١٢ ملاحظة ذاتية التوجيه تحتوي على بعض المفاهيم الأساسية والاعتبارات العملية والأسئلة الإستراتيجية التي يجب أخذها بالاعتبار عند تطبيقها، بالإضافة إلى عدد من دراسات الحالة التي توضح كيفية تطبيق هذه الأساليب في سياقات مختلفة.

الخطوة الأولى
الاستجواب

مصدر الصورة: كيريل بيرشين

تبرز حالات انعدام العدالة في الاقتصاد العالمي بطرق مختلفة ولعلّها تبرز بشكلها الأوضح في المسائل المرتبطة بالديون، حيث يكون **للمديونية المفرطة وللنظام الذي يغذّيها آثار كارثية على حقوق الناس.** وقد رأينا ذلك حول العالم، حيث كشفت الأزمات المتتالية عن دَينامِيكيات القوة التي تضمن سداد القروض مهما كان الثمن، مع إعطاء الأولوية لأرباح الدائنين على حساب حقوق الناس.

ولكن، إذا ما أردنا تغيير هذا النظام، فيجب علينا فهم القوى التي تشكّله، حيث تُعتبر معقدةً ومتعددة الأبعاد ودَينامِيكيةً. إن هذه القوى متجذّرة في طريقة سير العمل لدرجة أنه غالبًا ما يصعب رؤيتها وفهمها، حيث يتمّ، بعبارة أخرى، «تشفيرها» في النظام. وعادةً ما يكون هذا الأمر متعمدًا بهدف استبعاد الناس من عملية صنع القرار.

إذا ما أردنا فكّ شيفرة حالات انعدام العدالة الموجودة في نظام الديون العالمي، يتوجّب علينا أولاً أن نضع خريطةً تُظهر عناصره المختلفة وأن نربطها ببعضها البعض. ويساعدنا هذا على فهم كيف تقوم هذه العناصر، مجتمعةً، بإنشاء الدَينامِيكيات المحدّدة التي تدعم انعدام العدالة. **ونقدم هنا بعض العناصر الأساسية لنظام الديون العالمي ونُقيّم التوجهات التي شكلت طريقة تفاعلها مع بعضها البعض.** ونناقش أيضًا كيف يمكن تحليل التوجهات من منظار يرتكز على حقوق الإنسان، كما نستعرض الأدوات الضرورية لفعل ذلك.

المفاهيم الأساسية في نظام الديون العالمي

إن النظام، بتعريفه، هو عبارة عن مجموعة مترابطة من العناصر المُنظمة بطريقة تحقق وظيفةً محدّدةً أو غرضًا معينًا، إلّا أن كون الشيء منظمًا لا يعني أنه واضح ومُتّسق. ويُعدّ نظام الديون العالمي خير مثال على ذلك! فقد تم وصفه على أنه «لا نظام» يتّسم بالتجزئة وعدم الاتساق، كما يستفيد منه الأثرياء والأقوياء في المقام الأول.[1] تُعدّ الروابط بين عناصره معقدةً، مما يُصعّب علينا التنبؤ بسلوكياتها. كخطوة أولى، من المفيد أن نعرف ما هي تلك العناصر، لا سيما المقترضين والدائنين، إلى جانب القواعد والترتيبات المؤسسية التي تنظم علاقاتهم.

بدل أن يكون واضحًا ومتسقًا،

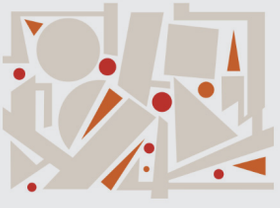

يُعتبر نظام الديون العالمي مُجزأً وغير متّسق، كما يفيد في المقام الأوّل الأثرياء والأقوياء

١ ميراندا، باتريسيا (٢٠٢٣). *إصلاح هيكل الديون العالمية. منتدى السياسات العالمية في أوروبا.* https://bit.ly/ReformingGlobalDebtArchitecture

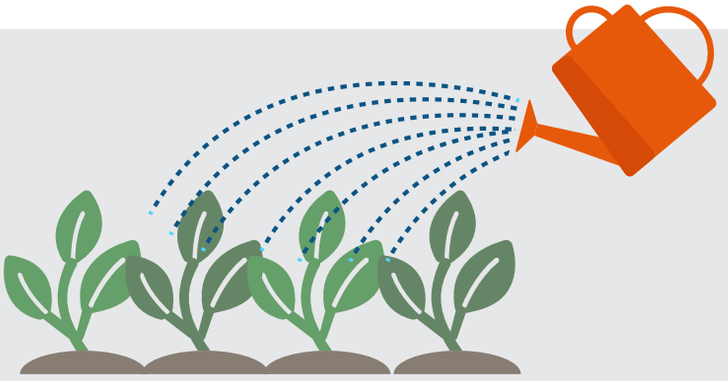

إذا ما تمّ توزيعها بشكل جيّد، يمكن للأموال التي تقترضها حكومة ما أن تضمن حصولنا جميعًا على ما نحتاج إليه لنعيش حياةً كريمةً، تمامًا كالمياه التي تُغذي الحديقة.

لماذا تقترض الحكومات الأموال وما هو الدَين الخارجي؟

يشير مصطلح الدَين الحكومي (الذي يُعرف أيضًا بالدَين السيادي أو الدَين العام) إلى الأموال التي تقترضها الحكومة لتمويل أنشطتها. وإذا ما وُظّفت الأموال بطريقة جيدة، يمكن للدَين أن يكون أداةً مفيدةً تضمن حصولنا جميعًا على ما نحتاج إليه لنعيش حياةً كريمةً، حيث يزيد اقتراض الحكومات من مواردها المالية، مما يعني أنها تستطيع الاستثمار في المنافع الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والإسكان. ويمكن أن يكون لاستثماراتها «تأثيرات مضاعفة» على جميع مستويات الاقتصاد. ولكن، تعتمد القدرة على تحمّل هذا الدَين على الشروط والأحكام التي، بناءً عليها، تتمكّن الحكومة من الاقتراض، كما على كيفية استخدام الأموال المقترضة، وهي مسألة ستتمّ مناقشتها بشكل أكبر أدناه.

بشكل عام، يوجد سيناريوهان تحتاج الحكومات فيهما للّجوء إلى الاقتراض

- سدّ ثغرة قصيرة الأمد في التمويل وتجنّب حدوث أزمة مالية عبر الاقتراض لتغطية احتياجات التمويل الخارجي.
- الاستثمار في تنمية البلاد على المدى الأطول.

يشير مصطلح الدَين الخارجي إلى المبلغ المالي الذي تدَين به الحكومة لشخص ما (شخص أو شركة أو مؤسسة أو حكومة) من خارج البلاد. ويكون هذا الدَين إما مستحقًا بشكل مباشر أو مضمونًا من قبل مؤسسة حكومية (بما في ذلك الحكومات الوطنية أو الحكومات دون الوطنية أو السلطات المحلية أو الهيئات العامة). بعبارة أخرى، تلتزم هذه الجهات بسداد الدَين في حال لم يتمكن المُقترض، الذي عادةً ما يكون شركةً مملوكةً من الدولة، من فعل ذلك. **أما الدَين المحلي (والمعروف أيضًا بالدَين الداخلي) فهو مستحق لشخص من داخل البلد.**

ما هي الجهات التي يمكن للحكومات أن تقترض منها؟ وكيف يمكنها فعل ذلك؟

بهدف الحصول على القروض، يوجد أمام الدول خيارات عدّة ويمكنها تلجأ إلى فئات مختلفة من الدائنين:

- **الجهات الدائنة متعددة الأطراف:** ويُعنى بها المؤسسات المملوكة من حكومات متعدّدة. وتشمل هذه الفئة مؤسسات مالية دولية كبيرة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما تضمّ بنوك التنمية الإقليمية، مثل البنك الأفريقي للتنمية. وتشمل هذه الفئة أيضًا المقرضين الذين أنشأتهم مجموعات معينة من البلدان، مثل صندوق أوبك للتنمية الدولية (الذي أنشأه أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط) أو بنك التنمية الجديد (الذي أنشأته دول مجموعة «بريكس» المكوّنة من كلّ من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا).
- **الجهات الدائنة الثنائية:** ويُعنى بها الحكومات الأخرى. وتشمل بنوك التنمية العامة (PDBs) والمؤسسات المعنية بتمويل التنمية (DFIs). بحكم التعريف، الجهات الدائنة الثنائية هي كناية عن دولة واحدة، إلّا أن بعض أغنى وأهم الجهات الدائنة في العالم قد ابتكرت طرقًا غير رسمية لتعزيز قدرتها على التفاوض. على سبيل المثال، يضمّ نادي باريس ٢٢ دولةً، أغلبها من الشمال العالمي، تتفاوض بشكل جماعي مع الجهات المدَينة بشأن الاتفاقيات التي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون. ومع ذلك، فإن عددًا من الجهات الدائنة الثنائية الكبرى ليست جزءًا من نادي باريس، مثل الصين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.
- **الجهات الدائنة الخاصة:** ويُعنى بها الشركات التي تقدّم القروض (أو تشتري الديون الناتجة عن القروض). وتشمل البنوك التجارية، كما المؤسّسات المالية غير المصرفية، مثل «المستثمرين المؤسسيين» و«مديري الأصول»، حيث تستثمر هذه المؤسسات الأموال نيابةً عن جهات أخرى (مثل صناديق التحوّط وصناديق التقاعد وشركات التأمين وأوقاف الجامعات). ولكن، لا تخضع الجهات الدائنة هذه للأنظمة نفسها التي تخضع لها البنوك التجارية. ولهذا السبب، يُشار إليها أحيانًا بمصطلح «بنوك الظلّ»[٢] وتُعدّ شركات «بلاك روك» و«فانغارد» و«ستيت ستريت» من أكبرها.

يمكن للحكومات أن تقترض المال من خلال حصولها على قرض (يتم سداده تدريجياً، بالإضافة إلى الفائدة، خلال فترة متفق عليها) أو عن طريق إصدار «سندات» (يتم سدادها بالكامل بعد عدد محدد من السنوات، تُعرف بفترة «استحقاق» السند، مع دفع الفائدة كلّ عام لحين سداد قيمة السند). تُعتبر السندات بشكل عام أكثر قابليةً للتداول، مما يعني أن المُقرض الأساسي عادةً ما يبيع السندات لجهات أخرى (إلّا إذا كانت الحكومة تعتمد أنظمةً تحدّد فيها الجهات التي يمكنها شراء الدَين). ويتم شراء وبيع هذه السندات بالملايين كلّ يوم في الأسواق المالية، حيث يُعرف المالك الحالي للسند باسم «حامل السند».

---

٢ كودرس، لورا. *بنوك الظلّ: بعيدًا عن عيون الجهات التنظيمية والتمويل والتنمية.* https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/Series/Back-to-Basics/Shadow-Banks

كيف يتم تنظيم عمليات الاقتراض والإقراض

تحدّد عمليات التفاوض بشأن القروض الجديدة وإعادة التفاوض بشأن القروض القائمة، الشروط والأحكام التي يتم تقديم القروض بناءً عليها. ويُعتبر فهم هذه الشروط والأحكام مهمًا لأنها تؤثر على قدرة الجهة المعنية على إدارة سداد مستحقات الدَين.

التعاقد بشأن القروض

يؤدّي نقل الموارد بين الجهات الدائنة والمقترضين إلى إنشاء علاقة قوة بينهما ينظمها عقد (ويُعرف أيضًا بمصطلح اتفاق). ويحدّد العقد شروط الدَين وأحكامه، حيث يتضمّن ما يلي:

المدة: أي موعد سداد كامل المبلغ المُقترَض، حيث يمكن أن تكون المدة قصيرة الأمد (أقل من عام واحد) أو طويلة الأمد (أكثر من عام واحد).

جدول السداد: يمكن سداد القروض (ما يُعرف أيضًا بمصطلح استهلاك القروض) بطرق مختلفة. وكون سداد المبلغ الأصلي المقترض يخفّض إجمالي مدفوعات الفائدة، فإن نوع الاستهلاك المُعتمد يؤثّر على المبلغ الذي يتم إنفاقه لسداد القرض. فبالنسبة للسندات، لا يمكن عادةً سداد المبلغ الأصلي قبل استحقاق السند، ويتمّ عندها سداد المبلغ الأصلي بالكامل. ويُعدّ سداد «دفعات متساوية لأصل الدَين» شكلًا آخر من أشكال استهلاك الدَين، حيث يتمّ سداد المبلغ نفسه من المبلغ الأصلي كلّ عام. وفي المقابل، يوجد طريقة سداد «الأقساط»، حيث يتمّ دفع المبلغ الإجمالي نفسه (الذي يغطي المبلغ الأصلي مع الفائدة) كلّ عام، مما يعني أن المبلغ الأصلي الذي يتمّ سداده في البداية يكون أقلّ من الذي يتمّ سداده في النهاية. كما تشمل بعض القروض «فترة سماح» تؤجّل سداد الدَين لفترة زمنية محدّدة.

العملة: يُمكن أن يكون الدَين مستحقًا بعملات أجنبية أو العملة المحلية. ولا تكون الديون الخارجية دائمًا بالعملة الأجنبية، كما أن الديون المحلية لا تكون دائمًا بالعملة المحلية. ويؤثّر تقلب أسعار الصرف على الديون المستحقة على البلدان، كما هو موضح بالتفصيل أدناه.

سعر الفائدة: عادةً ما يُحدّد سعر الفائدة على شكل نسبة مئوية من المبلغ المقترض. ويمكن أن تكون أسعار الفائدة بشروط ميسرة أو غير ميسرة. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف عالمي معتمد لأي من المصطلحين، تعني الشروط الميسرة بشكل عام إعطاء أسعار أقلّ من أسعار السوق. أما بالنسبة للقروض المعطاة بأسعار السوق، فيعتمد سعر الفائدة المتفق عليه بشكل عام على «الجدارة الائتمانية» للبلد المعني (أي مدى احتمالية سداده للدَين). ويوجد عدّة وكالات معنية بالتصنيف الائتماني في العالم (مثل شركة «أس أند بي» و»موديز» و«فيتش» و«دي بي آر إس») التي تقوم بتقييم الجدارة الائتمانية للبلدان.

أي رسوم وتكاليف إضافية يتوجّب دفعها: على سبيل المثال، يفرض صندوق النقد الدولي رسماً إضافياً على البلدان الشديدة المديونية، بحيث يُحتسب هذا الرسم وفقاً لحجم قروضها ومدّة سدادها. كما تفرض المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي (التي تقدّم القروض إلى البلدان ذات الدخل المنخفض وبعض البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض) رسوم خدمة.

الشروط المرتبطة بالسياسات: عندما تقترض الحكومات من جهات دائنة متعددة الأطراف، عادةً ما يتطلّب التوصّل إلى اتفاقيات لحصولها على القروض تنفيذ إصلاحات في سياساتها. وكما هو موضح أدناه، عادةً ما تكون هذه الإصلاحات مصممةً لتحرير أكبر قدر ممكن من الأموال من أجل مواصلة خدمة الديون. ويعتبر صرف القروض هذه على دفعات (أي أنه يتمّ دفعها على شكل أقساط) وسيلةً فعالةً لفرض هذه الشروط.

التخلّف عن سداد القروض

لا تحمي قوانين الإفلاس أو الإعسار الوطنية والدولية الدول، مما يعني أنه إذا ما لم يعد بلد ما قادرًا على تحمّل الدَين الخارجي وسداده، تكون الخيارات المتاحة أمامه عندها قليلةً جدًا. وتتضمّن بعض الخيارات ما يلي:

- **إعادة جدولة الدَين:** ويُعنى بها التفاوض للتوصّل إلى اتفاق يتمّ بموجبه تأخير الدفعات، مع سداد أصل الدَين بالكامل في وقت لاحق. ويتمّ ذلك مثلًا من خلال تمديد جدول السداد وتمديد فترة الاستحقاق واعتماد فترة سماح وغيرها من الطرق. وعادةً ما تشمل إعادة جدولة الدَين دفع فائدة إضافية على الدفعات المتأخرة.
- **إعادة هيكلة الدَين:** ويُعنى بها التفاوض للتوصّل إلى اتفاق يتمّ بموجبه إلغاء الديون المستحقة (عادةً ما يشمل ذلك جزءًا من الديون فقط). ويتمّ ذلك مثلًا من خلال خفض سعر الفائدة أو تأجيل الدفعات من دون فرض فائدة إضافية أو التنازل عن الرسوم أو تخفيض أصل الدَين الذي لا يزال مستحقًا.
- **تعليق سداد الدَين:** ويُعنى به اتخاذ المقترض قرارًا أحادي الجانب يقضي بتعليق سداد الدفعات (بشكل الكامل أو جزئي) خلال فترة يعاني فيها من ضائقة مالية، وذلك بقصد استئناف سدادها لاحقًا أو التفاوض للاتفاق على سداد مبلغ أقل بعد إعادة هيكلة الدَين.
- **رفض سداد الدَين:** ويُعنى به اتخاذ المقترض قرارًا أحادي الجانب يقضي برفض الاعتراف بديونه أو سدادها. ويحدث هذا عادةً إذا ما كان الدَين يُعتبر «بغيضًا» أو «غير شرعي». ويُعنى بمصطلح «الدَين البغيض» الدَين الذي يُعتبر سداد الحكومة له غير معقول ولسبب مبرّر.

وفي معظم الأحيان، تعتمد فعالية هذه الخيارات على قدرة البلد على التفاوض مع الجهات الدائنة. وتعتمد القدرة هذه بدورها على علاقات القوة بين الجانبين. وكما سيُذكر في القسم التالي، **عادةً ما تكون الجهات الدائنة في وضع أقوى بكثير من المقترضين.**

ويشارك أصحاب المصلحة المختلفين في عملية التفاوض على إعادة هيكلة الديون، وذلك بناءً على نوع التخلف عن السداد الذي يتمّ التعامل معه. فبالنسبة للديون الثنائية، يمثّل نادي باريس أعضائه في المفاوضات. وعادةً ما يتم التفاوض بشأن الديون التجارية مع لجنة واحدة أو أكثر من لجنة مؤلفة من الجهات الدائنة للبلد المعني. وتتمتّع الجهات الدائنة بحريّة كاملة من حيث اللّجوء إلى الدعاوى القضائية من أجل استرداد ديونها.

لا توجد آلية شاملة لجميع أنواع الديون، حيث تبرز نتيجة ذلك في النتائج السيئة جدًا التي تحققها البلدان التي تعاني من مشاكل الديون. وبحسب صندوق النقد الدولي، فإن ٦١ في المائة من البلدان المتخلفة عن سداد ديونها بين عامي ١٩٥٠ و٢٠١٠ كان سبق لها أن تخلّفت عن سدادها من قبل.[٣] وقد أدّت إعادة هيكلة الديون إلى إطالة الضائقة الناتجة عن عبء الديون وتكرار حالات تخلّف البلدان عن سداد ديونها، وذلك بدل أن تؤدّي إلى حلّ طويل الأمد لمشكلة الديون. وتشمل بعض المحاولات الهادفة إلى تعزيز عمليات إعادة هيكلة الديون ما يلي:

- **مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدَين (DSSI) التي أطلقتها مجموعة العشرين في العام ٢٠٢٠.**[٤] عُمل بهذه المبادرة حتّى شهر ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠٢١، حيث كان ٧٣ بلدًا من أفقر البلدان في العالم مؤهلين للاستفادة من تعليق مدفوعات خدمة الدَين بموجبها. ولكن، شملت المبادرة الجهات الدائنة الثنائية فقط ولم تجعل مشاركة الجهات الدائنة الخاصة إلزاميةً. ونظرًا للمخاوف المرتبطة بتأثير تعليق المدفوعات سلبًا على تصنيفات الائتمان للبلدان، لم تشارك العديد من الدول المؤهلة في هذه المبادرة.
- **الإطار المشترك لمعالجة الديون الذي أنشأته مجموعة العشرين بعد مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدَين.**[٥] كان عانى هذا الإطار من العديد من أوجه القصور نفسها. على سبيل المثال، لم تذكر مجموعة العشرين حجم المبلغ الذي سيحصل عليه أي بلد قبل تقديمه طلب الاستفادة من الإطار، مما جعل الفائدة منه غير واضحة. ومن جهة أخرى، كانت المفاوضات مع الجهات الدائنة الثنائية بطيئةً جدًا بالنسبة للبلدان التي تقدّمت بطلب الاستفادة من الإطار.
- **الطاولة المستديرة المعنية بالديون السيادية العالمية (GSDR)** التي تمّ إنشاؤها في فبراير/شباط عام ٢٠٢٣ «للعمل على معالجة أوجه القصور الموجودة حاليًا في عمليات إعادة هيكلة الديون، سواء كانت داخل الإطار المشترك أو خارجه».[٦] وتضمّ الطاولة المستديرة المعنية بالديون السيادية العالمية جهات دائنة ثنائية وجهات دائنة خاصة وبلدان مُقترضة. ومع ذلك، انتقد نشطاء يناصرون مسألة عدالة الديون الاختلال في توازن القوى بين الجهات الدائنة والمقترضين، مشدّدَين على الحاجة إلى مشاركة المعلومات بشكل أفضل ليتمتّع الجميع بفرص متكافئة في المفاوضات.

إن أحد المطالب الرئيسية التي ينادي بها الناشطون في مجال عدالة الديون هو إنشاء آلية مستقلة لمعالجة مسائل الديون، بحيث تغطي جميع فئات الديون وتُلزم جميع الجهات الدائنة بالتعاون معها.

مخاطر الاقتراض الخارجي

يمكن أن تكون المستويات المرتفعة من الديون الخارجية محفوفةً بالمخاطر. **فتبرز المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف عندما يكون الدَين مستحقًا بعملة أجنبية.** ويعني هذا أنه إذا ما انخفضت قيمة العملة المحلية (أي أن قيمتها انخفضت مقارنةً بالعملات الأخرى)، فإن الحجم النسبي للدَين يزيد بسرعة. على سبيل المثال، خسر السيدي الغاني ٢٠ في المائة من قيمته مقابل الدولار خلال الفترة الممتدّة من يناير/كانون الثاني ٢٠١٥ ويناير/كانون الثاني ٢٠١٦. ويعني أنه في شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، كان دَين قيمته مليار دولار أمريكي يساوي ٣,٢ مليار سيدي غاني، إلّا أنه بات يساوي ٤ مليارات سيدي غاني بعد عام واحد.

---

٣ داس، أوديبير إس. وبابايوانو، مايكل جي. وتريبيش، كريستوف (٢٠١٢). *إعادة هيكلة الديون السيادية ٢٠٩١-٢٠١٠: مراجعة المؤلفات والبيانات والحقائق المبسطة*. صندوق النقد الدولي.
http://bit.ly/SovereignDebtRestructurings1950-2010

٤ البنك الدولي (٢٢٠٢) «*مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين: أسئلة وأجوبة*».
https://bit.ly/DebtServiceSuspensionInitiative

٥ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٢٠٢). *مبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لشفافية الديون: التوجهات والتحديات والتقدّم المحرز*.
https://www.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/oecd-debt-transparency-initiative_66b1469d-en

٦ صندوق النقد الدولي (٣٢٠٢). «*أسئلة وأجوبة. الطاولة المستديرة المعنية بالديون السيادية العالمية*».
https://www.imf.org/en/About/FAQ/gsd-roundtable

ويُعنى بالخطر المرتبط بميزان المدفوعات عندما يؤدي الدَين الخارجي إلى إخراج الموارد من البلد ونقلها إلى أماكن أخرى في العالم، مما يجعل الدولة غير قادرة على سداد ديونها. ويحدث هذا سواء كان الدَين مستحقًا بالعملة الأجنبية أم لا.

	الخطر الخارجي	الخطر المحلي
الاقتراض بالعملة الأجنبية	خطر ميزان الدفوعات وخطر سعر الصرف	خطر سعر الصرف
الاقتراض بالعملة المحلية	خطر ميزان المدفوعات	لا ينطبق أي من الخطرين (ولكن المخاطر الأخرى تشمل نقل الموارد من الشعوب الأفقر إلى الشعوب الأغنى ومعدلات تضخم مرتفعة.)

التوجّهات الأساسية التي تُشفّر انعدام العدالة في النظام

تجد العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نفسها في حلقة مفرغة قائمة على الاعتماد المفرط على الديون الخارجية. وكما هو موضح أعلاه، تؤثر شروط القرض وأحكامه، بما في ذلك العملة المعتمدة، على مدى إمكانية إدارة مدفوعات الدَين. **ويعني وجود تفاوت في النظام المالي العالمي أن الشروط والأحكام تختلف من بلد إلى آخر. تُعدّ البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بشكل خاصّ أضعف في الأسواق المالية الدولية التي تميل لصالح الجهات الدائنة الخاصة**، حيث تُعتبر «جدارتهم الائتمانية» محفوفةً بالمخاطر أكثر. وبالتالي، تلجأ هذه البلدان في نهاية المطاف إلى الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة وبالعملات الأجنبية (وبالدولار غالبًا).[٧] وعندما تعاني هذه البلدان لسداد خدمة هذه الديون، يتعين عليها إعادة التفاوض بشأن القرض. وينطوي ذلك في الكثير من الأحيان على الحصول على قروض إضافية من الجهات الدائنة متعدّدة الأطراف التي تفرض شروطًا صارمةً من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة وسنّ سياسات محدّدة. ونلقي الضوء هنا على بعض التوجهات الرئيسية التي تغذي هذه الدَينامكية.

الإرث المستمر للاستعمار

يرتبط أحد أهم الأسباب التاريخية للديون بالاستعمار. فبين القرنين الخامس عشر والعشرين، حكمت القوى الاستعمارية الأوروبية أجزاءً كبيرةً من العالم من خلال اعتمادها نهجًا قائمًا على الغزو الوحشي ومصادرة الأراضي والاستعباد وغيرها من الجرائم ضدّ الإنسانية. ولا تزال الديون تُعتبر جزءًا لا يتجزأ من هذا الإرث.

وكانت الدول المستقلة حديثًا في الكثير من الأحيان مثقلةً بالديون التي أتت نتيجة الاستعمار. على سبيل المثال، عندما أصبحت هايتي جمهوريةً بعد ثورة العبيد الناجحة في العام ١٨٠٤، اضطرت الحكومة إلى دفع تعويضات لمالكي العبيد بسبب خسارتهم «لممتلكاتهم». وبحلول العام ١٩٤٧، كانت هايتي لا تزال تسدّد هذا الدَين، حيث كان هذا المبلغ ليساوي ٢١ مليار دولار أمريكي اليوم.[٨]

وبشكل أكثر عمومًا، **عمدت القوى الاستعمارية إلى تشويه اقتصادات البلدان المُستعمَرة**، فحولتها إلى اقتصادات تعتمد على تصدير السلع مثل الوقود الأحفوري والمعادن والمحاصيل المدرّة للدخل من أجل تغذية النمو الصناعي الذي يحدث في أوروبا، مما أضعف اقتصاداتها. وبالتالي، كانت البلدان المستقلة حديثاً في موقف ضعف بالفعل عند دخولها الاقتصاد العالمي. وجعل ذلك من تحقيق التنمية أمرًا مستحيلًا تقريبًا ولم يترك أمام الكثير من هذه البلدان خياراً سوى الاستدانة من أجل تلبية احتياجات سكانها. **ويُعدّ هذا أحد الأسباب التي من أجلها لا تزال الاقتصادات في الجنوب العالمي اليوم قائمةً على تصدير السلع الأولية اليوم.**

اعرفوا المزيد | تقوم منظمة عدالة الديون، في منشورها المعنون «الاستعمار والديون: كيف تُستخدم الديون للاستغلال والسيطرة»، بتتبّع الروابط بين الاستعمار والديون، باعتبارها أداةً تستخدمها البلدان والشركات الغنية للمحافظة على قوّتها في نظامنا العالمي. https://bit.ly/ColonialismandDebt

يساهم تشويه القوى الاستعمارية لاقتصادات البلدان المُستعمَرة في التركيز الحالي على الصادرات من السلع الأساسية في العديد من بلدان الجنوب العالمي.
مصدر الصورة: كايل جلين.

٧ على الرغم من أن حصّة القروض بالدولار قد تقلّصت وحصّة القروض بالعملة المحلية قد زادت في السنوات الثلاثين الماضية بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، لا سيما البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع.

٨ منظمة عدالة الديون (٢٢٠٢). الاستعمار والديون: كيف تُستخدم الديون للاستغلال والسيطرة. https://debtjustice.org.uk/wp-content/uploads/2022/08/Colonialism-and-Debt-briefing.pdf

يُعدّ بنك «كريدي سويس» أحد البنوك المشاركة في ما يُعرف بعبارة «فضيحة سندات التونة»، حيث كان من المفترض أن يتم استخدام القرض لتطوير مشاريع في قطاع صيد أسماك التونة. مصدر صورة: انك كومار.

مثال

في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، قدم كلّ من بنك «كريدي سويس» وبنك «في تي بي كابيتال» وبنك «بي إن بي باريبا» قروضًا وصلت قيمتها إلى ملياري دولار أمريكي إلى ثلاث شركات مملوكة للدولة في موزمبيق، إلّا أن البرلمان الموزمبيقي لم يوافق على أي منها. وكان وزير المالية آنذاك يضمن القروض بالسرّ. وقد سُرق جزء كبير من المبلغ الإجمالي البالغ ملياري دولار أمريكي أو تمّ دفعه كرشاوى أو فُقد. وعندما ظهرت القروض المخفية إلى العلن في العام ٢٠١٦، علّق صندوق النقد الدولي دعمه، ما أدى إلى سلسلة من حالات التخلف عن سداد الديون. ومنذ ذلك الحين، رفعت حكومة الموزمبيق دعوى قضائية ضدّ بنكي «كريدي سيويس» و«في تي بي كابيتال» لدورهما في فضيحة الديون التي أدّت إلى خسارة الموزمبيق تمويل يُقدّر بنحو ١١ مليار دولار أمريكي.[١٣] وفي العام ٢٠٢٢، فرضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة غرامةً قدرها ٤٨٤ مليون دولار على بنك «كريدي سويس» لدوره في الفضيحة، إلّا أن هذه الأموال ذهبت كلها إلى حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ولم تحصل الموزمبيق على أي منها. كما وافق بنك «كريدي سويس» على إلغاء ٥٠٢ مليون دولار أمريكي من الديون، علمًا أن موزمبيق لا تزال تحاول إثبات أنها ليست مَدينةً بأي مبلغ. ولم يواجه بنك «في تي بي كابيتال» أي عواقب، مع العلم أنه البنك الرئيسي الآخر المشارك في الصفقات.

الإقراض غير المسؤول والمسيّس

يوجد أمثلة تاريخية وحالية لا تُحصى لقروض مقدمة إلى بلدان من أجل تمويل مشاريع عديمة الفائدة ومهدرة وفاسدة. وعادةً ما تُصمّم مثل هذه القروض بشكل يُلحق الضرر بسكان البلد المُقترض، في حين تستفيد منها النخب المحلية والجهات المانحة الأجنبية، سواء كانت عامةً أو خاصةً. ويتّم إلقاء الضوء على بعض الأمثلة التوضيحية أدناه، حيث تُظهر أن المنفعة تكون سياسيةً أحيانًا وماليةً أحيانًا أخرى.

وخلال الحرب الباردة، حصلت كلّ من القوى الغربية والاتحاد السوفييتي على الدعم من حكومات دول الجنوب من خلال تقديم القروض لها (حيث كانت ثنائيةً أو تُقدّم من خلال مؤسسات متعددة الأطراف). على سبيل المثال، أقرضت القوى الغربية دولًا مثل السودان وليبيريا وزائير (المعروفة اليوم بجمهورية الكونغو الديمقراطية)، بينما كانت تعي جيدًا أنها كانت تعطي القروض لأشخاص مستبدّين وفاسدّين قد يستخدمون الأموال من أجل تحقيق مكاسب شخصية، بما في ذلك قمع مواطنيهم.[٩] وقد أشار صندوق النقد الدولي بنفسه إلى أن تقديم القروض إلى السودان قد استمرّ انطلاقًا من «احترام دور السودان الاستراتيجي في المنطقة».[١٠]

وأدى ارتفاع أسعار النفط في العام ١٩٧٣ إلى تحقيق الدول المنتجة للنفط إيرادات كبيرة تمّ تداولها عبر البنوك الخاصة، والأمريكية منها في المقام الأول، والتي عرضت «قروض البترودولار» بأسعار فائدة منخفضة بشكل مُغرٍ على بلدان الجنوب العالمي. على سبيل المثال، قامت حكومة الولايات المتحدة والبنوك الغربية، في سبعينيات القرن الماضي، بإقراض نظام ماركوس في الفلبين مبلغًا يفوق المليار دولار أمريكي من أجل بناء محطة باتان للطاقة النووية، وذلك على الرغم من الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق التي عارضت المشروع.[١١]

٩ المرجع نفسه.

١٠ بوتون، جايمس إم. (٢٠٠٢). *الثورة الصامتة: صندوق النقد الدولي ١٩٧٩ – ١٩٨٩*. صندوق النقد الدولي.
https://www.imf.org/external/pubs/Ft/history/2001/index.htm

١١ منظمة عدالة الديون، أعلاه رقم ٦.

وما يُظهر مدى سرعة زيادة الإقراض الخاص خلال هذه الفترة هو أنه في أوائل الستينيات، كان الدَين الخارجي المستحق للجهات الدائنة الخاصة يقارب الصفر، إلّا أنه وصل إلى ٣٦ مليار دولار عام ١٩٧٠ و٣٨٠ مليار دولار عام ١٩٨٠.[١٢]

محطة باتان للطاقة النووية التي بُنيت باستخدام قروض «البترودولار» التي تلقاها نظام ماركوس. اكتمل بناؤها، إلّا أنها لم تُفتتح أبدًا. مصدر الصورة: ويكيبيديا.

وبدأت الديون منذ نهاية السبعينيات بالخروج عن نطاق السيطرة مع انخفاض أسعار النفط بشكل حاد وتراجع الطلب على السلع الأساسية وارتفاع أسعار الفائدة. فكان على البلدان المقترضة أن تدفع مبالغ أكبر بينما كان دخلها يتقلّص. وغرقت هذه البلدان في نهاية المطاف أكثر فأكثر بالديون وبشروط أقلّ مواتاة، مما أدى إلى أزمة الديون التي شهدناها في ثمانينيات القرن الماضي. ولا تزال مكامن الضعف من حيث الرقابة التنظيمية وانعدام الشفافية ودوافع تحقيق الأرباح تُسهّل اعتماد ممارسات إقراض مشبوهة.

١٢ توسان، إيريك وميبه، داميان (٢٠١٠). *الديون وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي: ستة أسئلة وستة أجوبة*.

١٣ جونز، تيم (٢٠٢٢). فضيحة الديون في موزمبيق: العاصفة ما قبل العاصفة. منظمة عدالة الديون.
https://debtjustice.org.uk/blog/the-mozambique-debt-scandal-the-storm-before-the-storm

التقشف والشروط الأخرى للقروض النيوليبرالية

كما هو موضح أعلاه، تتشكّل الشروط من المتطلبات المختلفة التي يجب على البلدان أن تلبّيها من أجل الحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتتطلّب تلبية هذه الشروط عادةً تبني تغييرات قانونية وسياسية غالبًا ما تكون ذات طابع نيوليبرالي، مما يعني أنها تشمل:

- **سياسات تحرير التجارة** لجعل البلد أكثر جاذبيةً بالنسبة للمستثمرين الأجانب عن طريق رفع القيود المفروضة على تبادل السلع.
- **تحرير سعر صرف العملة** الذي يشمل اعتماد نظام سعر صرف أكثر مرونةً، مما يسمح لقوى السوق بتحديد قيمة عملتها.
- **إزالة ضوابط رأس المال** أو السماح بحركة أكبر للأموال التي تدخل البلد أو تخرج منه.

وتؤدي هذه الشروط بشكل عام إلى زيادة المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف وميزان المدفوعات. فقد كان لها تأثير مدمر على اقتصادات بلدان الجنوب العالمي.

يُعدّ التقشّف أحد الشروط الأكثر إثارةً للمشاكل. **ويُعنى بالتقشف اتخاذ تدابير بهدف خفض العجز في ميزانية الحكومة، وذلك عبر خفض الإنفاق في أغلب الأحيان.** ويؤدّي ذلك إلى تحرير الموارد اللازمة التي تسمح للبلد بسداد خدمة ديونه. كما تتطلب تدابير التقشف في الكثير من الأحيان فرض ضرائب تنازلية، مثل زيادة ضريبة القيمة المضافة مع تخفيض الضرائب المفروضة على الشركات والأفراد من ذوي الثروات الكبيرة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[١٤]

وتشكل برامج التكييف الهيكلي التي أطلقها صندوق النقد الدولي في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي مثالاً على فرض تدابير التقشف كجزء من شروط الحصول على القرض. وفرضت برامج التكييف الهيكلي تقليص الخدمات العامة، بينما فرضت في الوقت نفسه أيضًا اتخاذ تدابير صديقة للسوق سمحت للشركات العالمية بتجنب دفع حصتها العادلة من الضرائب أو الخضوع للأنظمة بالشكل المناسب.[١٥]

وعلى الرغم من تطوير صندوق النقد الدولي لنهجه من حيث التعامل مع التقشف، أقلّه على مستوى خطابه المعتمد، لا زال التقشّف يظهر في الشروط التي يفرضها لإعطاء القروض. على سبيل المثال، كان ٨٥ في المائة من القروض التي منحها صندوق النقد الدولي بحلول شهر مارس/آذار ٢٠٢١ لمواجهة فيروس كورونا، والبالغ عددها ١٠٧، قد أوصت الدول أو طالبتها باتخاذ إجراءات تقشفية خلال فترة التعافي، وذلك بحسب تحليل أجرته منظمة أوكسفام.[١٦]

"وتُعتبر الإجراءات التقشفية إشكاليةً من منظور حقوق الإنسان لأنها تؤدي إلى تفاقم حالات انعدام المساواة."

على سبيل المثال، تستهدف هذه الإجراءات عادةً الخدمات العامة المهمة المُقدّمة إلى الفئات المهمشة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي. غالباً ما تعاني النساء والفتيات أكثر من غيرهن نتيجة التخفيضات التي تلحق بالإنفاق الاجتماعي. ويتم الاعتماد على الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي لسدّ هذه الفجوة، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الاقتصادي للنساء والفتيات ويُعيق وحراكهنّ الاجتماعي.[١٧]

١٤ RSEC (٢٠١٨). Austerity and Its Impacts: A Critical Assessment of Fiscal Consolidation Measures. https://www.cesr.org/sites/default/files/Austerity-Report-Online2018.FINAL_.pdf

١٥ Jubilee Debt Campaign, Oxfam and ActionAid (٢٠١٢). The Developer's Debt: How the G٨ Failed to Deliver Debt Cancellation. https://bit.ly/DeletetheDebt

١٦ IMF (٢٠٢٠). Is Austerity Back? – Public Spending in the Crisis and Beyond. https://bit.ly IMFSocialSpendingFloors

١٧ RSEC, op. cit. ٤١.

وتؤثر التخفيضات التي تلحق بالإنفاق الاجتماعي على النساء والفتيات بشكل غير متناسب، حيث يتحملن العبء الأكبر ويعتمدن على الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي للتعويض عن هذه الفجوة. مصدر الصورة: برافين كومار ماثيفانان.

القوّة المتنامية للتمويل الخاص

ويعود جزء كبير من ديون الجنوب العالمي إلى الجهات الدائنة الخاصة. وتُقسّم مدفوعات الديون الخارجية المستحقة بالنسبة للحكومات ذات الدخل المنخفض والمتوسط على النحو التالي:[١٨]

- ٤٦ في المائة منها للجهات الدائنة الخاصة (ولا يشمل هذا الرقم الجهات الدائنة الصينية الخاصة)
- ٣٠ في المائة منها للمؤسسات المتعددة الأطراف
- ١٢ في المائة منها للجهات الدائنة الصينية العامة والخاصة
- ١٢ في المائة منها للحكومات الأخرى

ويفرض هذا الواقع تحدّيين. فأولًا، تُعدّ تكلفة الاقتراض من المصادر الخاصة أعلى من تكلفة التمويل الميسر الذي تقدّمه المصادر المتعددة الأطراف والثنائية. وثانيًا، يزيد التعقيد المتنامي في قاعدة الدائنين من صعوبة إكمال عمليات إعادة هيكلة الديون بنجاح عند الحاجة. ويزيد التأخير والشكوك من التكاليف المترتبة عن حلّ أزمات الديون.

على سبيل المثال، تردّدت العديد من دول الجنوب العالمي في المشاركة في مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدَين لأن الجهات الدائنة الخاصة قالت لهم إنهم إذا ما فعلوا ذلك، فلن يتمكنوا من الاقتراض مرةً أخرى في المستقبل. وقد تمّ التعبير عن مخاوف مماثلة بشأن المشاركة في الإطار المشترك لمجموعة العشرين لإعادة هيكلة الديون. ولكن، لا يوجد لهذه المخاوف أي أساس، إذ يميل المقرضون إلى إقراض بلد ما بعد أن قام بتخفيض ديونه عبر اللّجوء إلى عملية تهدف للتخفيف من عبء الديون أكثر مما يميل إلى إقراض بلد يرزح تحت عبء الديون المرتفعة. ومع ذلك، لم تمنح مجموعة العشرين المقترضين أي أدوات أو صلاحيات جديدة لإجبار الجهات الدائنة الخاصة على المشاركة في تخفيف أعباء الديون. وإذا ما شاركت بعض الجهات الدائنة فقط، فإن الأموال التي يتم توفيرها نتيجة تعليق المدفوعات لبعض الجهات الدائنة تُستخدم في نهاية المطاف لسداد مستحقات جهات أخرى.[١٩]

١٨ تمّ احتسابها من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بالإحصاءات الدولية بشأن الديون. الأرقام تشير إلى مدفوعات الذين الخارجي ٣٢٠٢ – ٩٢٠٢، وهو أبعد تاريخ تغطيه أرقام البنك الدولي.

١٩ منظمة عدالة الديون (١٢٠٢). *كيف تفيد مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين لمجموعة العشرين الجهات الدائنة الخاصة.*
https://bit.ly/DebtSuspensionBenefitsPrivateLenders

> **"البلدان في أفريقيا تحصل على القروض بأسعار فائدة أعلى بأربعة مرات من الولايات المتحدة، بل وأعلى بثماني مرات من ألمانيا."**

ويوجد خطر كبير آخر مرتبط بالجهات الدائنة الخاصة وهو الصناديق الانتهازية. وبحسب شبكة «يورودادـ»، **تُعتبر الصناديق الانتهازية صناديق تحوط متخصّصة تلجأ لأساليب جشعة عند التعامل مع أزمات الديون، مقارنةً بالمجموعات الأخرى المكوّنة من الجهات الدائنة.** ويقضي نموذج أعمال هذه الصناديق بشراء الديون التي يرفض أصحابها إعادة هيكلتها، أي السندات غير المرغوب فيها، للبلدان التي تمرّ بأزمات من الأسواق الثانوية عندما تكون قيمتها السوقية أقل بكثير من قيمتها الإسمية.[٢٠] كما تميل الصناديق الانتهازية إلى تأخير أو عرقلة عمليات إعادة هيكلة الديون. وبالإضافة إلى ذلك، تحبس هذه الصناديق البلدان في دوامة من الديون من خلال فرض تكاليف تقاضي عالية لأن الدعاوى تُقدّم في ولايات قضائية مكلفة للغاية بالنسبة لبلدان الجنوب العالمي.

الأسواق المالية غير العادلة

تُسهّل الأسواق المالية تدفق الأموال على مستوى العالم وتُشكّل المكان الذي تقوم فيه مؤسّسات من بلدان مختلفة بشراء منتجات مالية مختلفة وشرائها، بما في ذلك السندات الحكومية، إلّا أنها تعمل على أساس دَيناميكيات السوق وإدراك المخاطر وثقة المستثمرين، والتي يمكن أن تختلف بشكل كبير من بلد إلى آخر.

أولًا، **يتوجّب على بلدان الجنوب العالمي بشكل عام أن تدفع أسعار فائدة أعلى من بلدان الشمال العالمي عندما تقترض من الجهات الدائنة الخاصة عبر الأسواق المالية.** ويعود السبب بذلك إلى أن إقراض هذه البلدان يُعتبر أكثر خطورةً. وتشير البيانات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) مؤخرًا إلى أن البلدان في أفريقيا تحصل على القروض بأسعار فائدة أعلى بأربعة مرات من الولايات المتحدة، بل وأعلى بثماني مرات من ألمانيا مثلًا.[٢١]

وثانياً، **يوجد تفاوت كبير بين البلدان حيث الوصول إلى السيولة خلال الأزمات.** ويجب أن تكون الحكومات التي تواجه أزمات مرتبطة بسعر صرف العملات الأجنبية قادرةً على الوصول إلى الأموال بالعملات الأجنبية. وتشمل الخيارات التي تسمح لها بالقيام بذلك (والتي تشكل مجتمعةً شبكة الأمان المالي العالمية) ما يلي:

- **الاتفاقيات الثنائية لمبادلة العملات** (حيث يتفق البنكان المركزيان في البلدَين على الحصول على عملة بعضهما البعض).

٢٠ إلميرز، بودو وغامبيني، أنطونيو (٨١٠٢). *عدالة الديون تنتصر في المحكمة الدستورية البلجيكية: قانون الصناديق الانتهازية يصمد في وجه تحدّي شركة «إن إم إل كابيتال» له.* يورودادـ.
https://www.eurodad.org/vulture-funds-blog

٢١ الأمم المتحدة (٣٢٠٢). *عالم من الديون – عبء متنامٍ للازدهار العالمي.*
https://unctad.org/publication/world-of-debt

- **الترتيبات المالية الإقليمية** (التي من خلالها تتعهد مجموعات البلدان بتقديم الدعم المالي لبعضها البعض بشكل متبادل).
- **الاقتراض من صندوق النقد الدولي، مع توفير حقوق السحب الخاصة (SDR) دعمًا إضافيًا**. وتُعتبر هذه أصولًا احتياطيةً يتم تقييمها وفقًا سلة من العملات الرئيسية التي يمكن للبلدان أن تستخدمها في معاملات دولية معيّنة (بما في ذلك سداد الديون الدولية أو سداد ثمن الواردات أو تلقي المدفوعات لقاء الصادرات أو استبدال حقوق السحب الخاصة بعملات أخرى مع أعضاء آخرين في صندوق النقد الدولي).

ولكن، يتّم توفير أوّل خيارين إلّا من قبل عدد قليل من البنوك المركزية الكبرى ولولايات قضائية محدّدة. فغالبًا تُستخدم بشكل انتقائي (لمساعدة شركاء ثنائيين أو أعضاء مجموعة إقليمية مثلًا)، مما يستثني الغالبية العظمى من دول الجنوب العالمي.

وثالثًا، **يجعل ارتفاع مستويات الدَين العام الخارجي، لا سيما بالعملة الأجنبية، من البلدان أكثر عرضةً للتأثّر بالتقلبات في الأسواق المالية**. فعندما تتغير الظروف المالية العالمية أو يعمد المستثمرون الدوليون إلى تجنب المخاطرة بشكل أكبر، غالبًا ما يتراجع المستثمرون ويلجؤون إلى أصول دول الشمال (بالدولار الأمريكي) «الآمنة» ويخفضون نسبة القروض المقدّمة لدول الجنوب العالمي، مما يؤدي إلى ارتفاع حاد في تكاليف الاقتراض. وبالمثل، يمكن لمدفوعات الديون بالعملة الأجنبة أن تشهد ارتفاعًا حادًا عندما تنخفض قيمة عملة بلد ما.

تؤدي الديون غير المستدامة إلى تفاقم حالة الطوارئ المناخية

يوجد حلقة مفرغة تجمع أزمتي الديون والمناخ، فكلّ أزمة تُفاقم الأخرى. وتجد العديد من البلدان التي تعاني من مشاكل الديون نفسها على الخطوط الأمامية في المعركة ضدّ التدهور المناخي.

تواجه هذه البلدان زيادةً في الظواهر المناخية المتطرفة والتصحّر وارتفاع منسوب مياه البحر وانخفاض الإنتاجية الزراعية والكثير من المخاطر الأخرى. وستحتاج هذه البلدان للحصول على مبالغ كبيرة من المال للتخفيف من تأثير التدهور المناخي على اقتصاداتها، ناهيك عن الاستثمار في إزالة الكربون. ولكنّ الديون القائمة بالفعل قد تمنعها من الوصول إلى الموارد الضرورية لهذا الاستثمار.

يُقدّم التمويل المناخي بمعظمه اليوم إلى البلدان على شكل قروض، لا مِنح، مما يزيد من مستوى مديونيتها. وتُعطى أغلبية القروض بشروط غير ميسرة ولا تؤدي إلّا إلى إضعاف البلدان المقترضة ماليًا. لا تعكس أهلية الحصول على التمويل المحدود المتاح بشروط أكثر ملاءمة إلى أي حدّ تعتبر هذه البلدان معرضةً لخطر التغير المناخي. على سبيل المثال، يتم استبعاد العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لأنها غير مصنفة كبلدان منخفضة الدخل.

أظهرت أبحاث أجرتها منظمة «أكشن إيد» مؤخّرًا أن ٩٣ في المائة من البلدان المعرضة لخطر التغير المناخي (حيثما توفّرت البيانات) تعاني من ضائقة بسبب الديون أو معرضة بشكل كبير لخطر مواجهة هكذا ضائقة.[٢٢] مصدر الصورة: ماكس لاروشيل.

مثال

في صيف العام ٢٢٠٢، ضربت فيضانات مدمرة ثلث باكستان وتأثّر بها ٣٣ مليون شخصًا.[٢٣] وكانت التكاليف البشرية والاقتصادية لهذه الكارثة باهظةً. وفي ذلك الوقت، قدر وزير التخطيط الباكستاني إحسان إقبال أن إصلاح الأضرار الناجمة عن الكارثة ستتطلّب ما لا يقلّ عن ٠١ مليار دولار أمريكي.[٢٤] وشكّلت الديون عائقًا رئيسيًا أمام جهود التعافي لباكستان. فقد أجبر التهديد بالتخلف عن السداد البلاد على الاستمرار في سداد مدفوعات الديون المُرهقة للجهات الدائنة الأجنبية، ما أدى إلى تحويل الموارد الأساسية التي كانت مخصصةً لمعالجة آثار الفيضانات. وفي العام ٣٢٠٢، أنفقت باكستان ٦٤ في المائة من الإيرادات الحكومية على خدمة الديون الخارجية.[٢٥] وبالتالي، تُركت باكستان، المسؤولة عن أقل من ١ في المائة من انبعاثات الكربون العالمية، لتتحمل تكاليف أزمة مناخية لم تتسبّب بها.[٢٦]

٢٢ منظمة «أكشن إيد» (٣٢٠٢). *الحلقة المفرغة: الروابط بين أزمة الديون وأزمة المناخ.* https://actionaid.org/publications/2023/vicious-cycle

٢٣ شو، هايدي (٢٢٠٢). *فيضانات باكستان: حلقة مفرغة من أزمات الديون والمناخ. منظمة عدالة المناخ.* https://debtjustice.org.uk/blog/pakistans-floods-vicious-cycle-of-debt-and-climate-crises

٢٤ المرجع نفسه.

٢٥ منظمة عدالة الديون (٣٢٠٢). *تسديد البلدان منخفضة الدخل لمدفوعات الديون سيسجّل أعلى مستوى له منذ ٥٢ عامًا.* https://bit.ly/DebtPaymentsToHitHighestLevelIn25Years

٢٦ منظمة عدالة الديون، أعلاه رقم ٣٢.

اعرفوا المزيد | أصدرت منظمة "أكشن إيد" مؤخرا تقريرًا بعنوان "الحلقة المفرغة: الروابط بين أزمة الديون وأزمة المناخ". وحلّل هذا التقرير مصادر متعددة للبيانات المرتبطة بالمناخ والديون، حيث خلص إلى أن الدَين يعمل كمسرّع رئيسي لأزمة المناخ.
https://actionaid.org/publications/2023/vicious-cycle

اختلال ميزان القوى في الإدارة الاقتصادية العالمية

بحسب الأمين العام للأمم المتحدة، يشكّل «وجود إدارة اقتصادية عالمية أكثر شمولًا وتمثيلًا، بحيث تكون في نهاية المطاف أكثر فعاليةً»، خطوةً رئيسيةً باتجاه تحويل نظام الديون العالمي.[٢٧] **فقد تمّ إنشاء ترتيبات الإدارة الحالية منذ ٨٠ عامًا تقريبًا، في حين بقي مستوى تمثيل دول الجنوب العالمي على حاله.** وتبدو هيمنة المصالح الأميركية والأوروبية واضحةً في المؤسستين في عدد من المجالات، ومنها:

- **التصويت:** حيث تميل حصص الأصوات بشكل كبير لصالح الولايات المتحدة ومجموعة السبعة والاتحاد الأوروبي، والتي تمتلك مجتمعةً على أكثر من نصف عدد الأصوات. فالولايات المتحدة تمثّل وحدها ١٦,٥ في المائة من إجمالي عدد الأصوات في صندوق النقد الدولي، وتتراوح حصصها من الأصوات بين ١٠ و٢٠ في المائة من إجمالي عدد الأصوات في المنظمات الأربع الرئيسية التي يتألف منها البنك الدولي.
- **التمثيل:** ٢٤ و٢٥ عضوًا يمثلون ١٩٠ دولةً عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على التوالي.
- **القيادة:** ينص ما يُعرف باسم «اتفاق جنتلمان» على أن يكون رئيس البنك الدولي أميركياً دائماً ورئيس صندوق النقد الدولي أوروبياً. وتمتلك الحكومات الأمريكية والأوروبية ما يكفي من الأصوات للضمان ذلك دائمًا.

ولعلّ المجال الآخر في الإدارة الاقتصادية العالمية الذي يلقي الضوء على هذا الاختلال في ميزان القوى العالمية هو الضرائب الدولية. وتؤثّر قدرة أي بلد على توليد الإيرادات من خلال الضرائب بشكل مباشر على استدامة ديونه، إلّا أن مبالغ هائلة من المال تُهدر بسبب التهرّب الضريبي العالمي. وكانت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي يصفها البعض بأنها «نادي الأغنياء»، تقود الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الضريبي الدولي حتّى اليوم. وقد حذّر العديد من الخبراء من العملية المتّبعة في إطار ما يُعرف باسم «الحلّ ذو الركيزتين»[٢٨]، الذي أطلقته المنظمة، ومن مضمونه، حيث اعتبروا أن الاتفاقية من شأنها أن تقوّض بشكل كبير عملية تحصيل الإيرادات وحقوق فرض الضرائب للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

تمرين

خصّصوا وقتًا لوضع خارطة تضمّ ما تعرفونه بالفعل عن طريقة بروز هذه التوجهات في سياقكم الخاص. ويمكن للإطار التالي أن يساعدكم على فعل ذلك:

المشكلة هي... (ماذا).....
تؤثر المشكلة على.... (من وأين ومتى).
يجب أن يتغير هذا... (ما الذي يجب أن يتغيّر)
لأن... (لماذا).

Tبهدف التعمق في المشكلة أكثر، قد يكون من المفيد وضع خريطة للمشكلة، بحيث يكون ذلك بمثابة عرض مرئي للمشكلة يساعدنا على «رؤيتها» بشكل مختلف وبناء فهم مشترك لطبيعتها وتأثيراتها. فمن خلال هذا الفهم، يمكننا تحديد الحلول بشكل أفضل. يوجد الكثير من النماذج المخصصة لوضع خريطة لمختلف المشكلات ولا توجد طريقة واحدة صحيحة أو خاطئة لوضعها. ولكن، بشكل عام، كلما كنتم دقيقين، أصبحت الخريطة قيّمةً أكثر من حيث الكشف عن الأسباب الخفية للمشكلة. ويُعدّ من الضروري أيضًا الحصول على وجهات نظر مختلفة حول المشكلة. بالتالي، خصّصوا بعض الوقت للحصول على آراء الناس في مجتمعكم فيما خصّ المشكلة. وإذا كان ذلك ممكنًا، قوموا بدعوة الآخرين ليشاركوا معكم في وضع الخريطة أو قوموا بمشاركة مسودة الخريطة مع عدد من الأشخاص واطلبوا منهم مشاركتكم ملاحظاتهم حولها.

---

٢٧ الأمين العام للأمم المتحدة (٢٠٢٣). *موجز السياسة رقم 7 في جدول أعمالنا المشترك: إصلاح الهيكل المالي الدولي.*
https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf

٢٨ التحالف العالم للعدالة الضريبية (٢٠٢١). *لن يساهم الاتفاق بشأن الضرائب الذي تقوده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلّا في مفاقمة أوجه انعدام المساواة داخل البلدان نفسها وبين البلدان.*
https://bit.ly/OECDTaxDealDeepenInequalities

معايير حقوق الإنسان التي تُنظم علميات الاقتراض والإقراض

كان يُنظر إلى الدَين تقليديًا على أنه مسألة مرتبطة بالمالية عامة، لا سيما أن جهات مثل صندوق النقد الدولي والوكالات المعنية بالتصنيف الائتماني للبلدان تقوم في المقام الأول بتحليل قدرة البلدان على تحمل الديون لتحديد ما إذا كانت الحكومة ستكون قادرةً على الاستمرار في سداد الدَين أم لا. وينظر هذا النهج إلى قدرة البلدان على تحمل الديون من وجهة نظر الجهات الدائنة فقط، بدل النظر في آثار سداد هذه الديون على سكان ذلك البلد. وتُستخدم المؤشرات المالية المعقدة لتوقّع قدرة البلد على سداد خدمة ديونه الحالية والمستقبلية، إلّا أن هذه المعادلة لا تأخذ في الاعتبار تأثير هذه الإجراءات على سكان البلد.

يساعدنا الإقرار بأن مسألة الديون السيادية هي مسألة مرتبطة بحقوق الإنسان على إبراز التكاليف الاجتماعية الحقيقية المترتبة عن هذه القرارات، التي تبدو فنيةً، وعلى التعامل معها بالطريقة المناسبة. وكونها التزامات قانونية منبثقة عن معاهدات دولية ودساتير وطنية وتشريعات أخرى، تدعو حقوق الإنسان إلى الامتثال للقواعد «المُلزمة» ومساءلة المُرتكبين عند انتهاك هذه القواعد. ويزوّدنا هذا الواقع بأداة يمكننا أن نعتبرها أداةً مخصّصةً لفك الشيفرات، حيث تسمح لنا بالتحقّق من شرعيّة القرض (أي إذا ما تمّ التعاقد بشأنه بشكل يخدم المصلحة العامة)، كما استدامة الديون القائمة (أي إذا ما كان سداد المدفوعات يعيق قدرة الحكومة على الاستثمار في إعمال حقوق الناس).

الالتزام بتخصيص الحدّ الأقصى من الموارد المتاحة للحقوق

ينصّ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حقّ كلّ فرد في التمتع بالظروف المادية الضرورية التي تضمن كرامته وحريته ورفاهه. ويتطلب تحقيق هذه الحقوق تأدية الحكومة دورًا نشطًا بهدف إعادة توزيع الموارد بشكل يدعم الأسر، بما في ذلك من خلال المنافع العامة والخدمات الأساسية التي تُقدم للجميع ومن خلال خطط الحماية الاجتماعية الشاملة. ويشدّد العهد على أنه يجب على الدول استثمار «الحدّ الأقصى من مواردها المتاحة» من أجل تحقيق هذه الغاية.

يوجد توافق ملحوظ على أن هذا الالتزام يتضمّن ثلاثة أبعاد:

- **توليد الموارد:** أي كيفية جمع الحكومات للأموال.
- **تخصيص الموارد:** أي ما تُخصّص له الحكومات الأموال في ميزانياتها.
- **إنفاق الموارد:** أي كيفية إنفاق الأموال المُخصّصة فعلياً ومن المستفيد منها.

والأهم من ذلك هو أن الموارد تتجاوز تلك المتوفّرة حاليًا لدى الحكومة. ما يعني أنه **يجب على الحكومات أن تسعى للحصول على مساعدة دولية عندما لا تتوفّر لديها موارد محلية كافية، حيث يمكن لهذه المساعدات أن تشمل الاقتراض الحكومي.** وكما هو موضح أدناه، يُعدّ من واجب الحكومات الأخرى أن تقدّم المساعدة.

وتُحدّد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الديون الخارجية وحقوق الإنسان كيفية تطبيق هذه الالتزامات عند تعامل الحكومات مع ديون خارجية، حيث تؤكّد أن **المقترضين والجهات الدائنة يتشاركون المسؤولية عن الديون المُرهقة (حيث تتجاوز تكاليف الإيفاء بالالتزامات الفوائد المتوقّعة منها).** وتدعو هذه المبادئ إلى وضع إطار يضمن الشفافية والمساءلة في عمليات التفاوض بشأن القروض، بحيث يكون إجراء تقييمات لأثر القرض على حقوق الإنسان، وذلك خلال تحليل قدرة المقترض على تحمل الديون، جزءًا أساسيًا من تلك العملية.

وتماشيًا مع هذه الالتزامات، **يجب على الحكومات المقترضة أن تضمن أن المدفوعات المخصّصة لسداد الديون لن تؤدي إلى تحويل الموارد التي كانت مخصّصةً للخدمات الاجتماعية الضرورية من أجل إعمال الحقوق.** ويجب على الجهات الدائنة (التي تتمتّع بموقف تفاوضي أقوى في المواقع) أن تساعد في تسهيل هذه المهمة، وذلك بشكل يعكس مسؤوليتها المشتركة عن الديون. وقد يكون تخفيف أعباء الديون ضرورياً من أجل الإيفاء بهذه الالتزامات.

يعني تخصيص الحدّ الأقصى من الموارد المتاحة للحقوق، إلى جانب أمور أخرى، أنه يجب على الدول أن تضمن ألّا يُعيد سداد مدفوعات الديون توجيه الموارد بعيدًا عن الخدمات الاجتماعية الحيوية، مثل الرعاية الصحية. مصدر الصورة: كريستان بوين

يجب على الميزانيات الحكومية، عند تخصيصها للموارد، أن تُعطي الأولوية للبنية التحتية والسلع والخدمات الضرورية لضمان الحقوق، بما في ذلك في اقتصاد الرعاية. **إذ يجب تخصيص الموارد بطريقة عادلة وفعّالة، مما يعني إعطاء الأولوية للفئات المحرومة.**

ويجب إنفاق الأموال المخصّصة بفعالية من دون هدرها، حيث يجب أن تصل الأموال إلى مقدمي الخدمات الموجودَين على الخطوط الأمامية الذين تم تخصيص الأموال لهم (مثل المدارس والعيادات الصحية ومراكز العمل وغيرها). ويعني هذا أنه يجب على الحكومات مكافحة الفساد وتعزيز أنظمة الإدارة المالية.

ويرتبط أحد الأبعاد الشاملة في هذا الالتزام بعمليات صنع السياسات التي يتمّ من خلالها اتخاذ القرارات المرتبطة بتوفير الموارد. لذا، يجب أن تكون هذه العمليات شفافةً (عبر مشاركة المعلومات ذات الصلة) وتشاركيةً (حيث يمكن للناس أن يؤدوا دورًا مفيدًا في تشكيل السياسات) وخاضعةً لمبدأ المساءلة (حيث يقدّم صناع السياسات التبريرات التي تدعم قراراتهم وتتمّ محاسبتهم عندما يفشلون في الإيفاء بالتزاماتهم).

اعرفوا المزيد | تساعد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية على حقوق الإنسان الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى على فهم كيفية استخدام تقييم الأثر على حقوق الإنسان من أجل التحقّق مما إذا كانت السياسات الاقتصادية تمتثل لالتزامات الحكومات في مجال حقوق الإنسان: https://bit.ly/UN_guiding

الالتزام بتجنب «تراجع» الحقوق

يشير تفسير العهد إلى أنه يُحظّر «التدابير التراجعية»، **مما يعني أنه يجب على الدول ألّا تتّخذ إجراءات تقلّل من تمتع الأشخاص بحقوقهم إلّا في ظروف محدودة للغاية.** وقد تمّ تدوين هذه الظروف وتفسيرها بطرق مختلفة من قبل مختلف الجهات الوطنية والإقليمية والدولية. ولكن، بدأ بعضها في الظهور بشكل أكثر اتساقًا، بما في ذلك أن الإجراءات يجب أن تكون:[٢٩]

- **مؤقتةً** في مدتها؛
- **مشروعةً** وهدفها النهائي هو حماية حقوق الإنسان؛
- **ضروريةً**، مع دراسة جميع البدائل واستنفادها؛
- **منطقيةً**، بحيث تكون قادرةً على تحقيق الهدف المنشود؛
- **تناسبيةً**، بحيث تتجاوز فوائدها في مجال حقوق الإنسان على تكاليف تنفيذها؛
- **غير تمييزية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر**، مما يضمن عدم تأثر الفئات المحرومة بشكل غير متناسب؛ و
- **شفافةً**، وذلك بناءً على المشاركة الحقيقية للمجموعات المتضرّرة وخضوعها لإجراءات المراجعة والمساءلة الهادفة.

ولا تتماشى تدابير التقشف، التي تتطلب خفض الإنفاق الاجتماعي، مع هذا الالتزام بشكل عام، إذ يقلّل خفض الإنفاق على الرعاية الصحية أو التعليم من أجل سداد مدفوعات خدمة القروض من إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة التي يعتمد عليها الناس عند ممارستهم لحقوقهم، كما يؤثّر على جودة هذه الخدمات. ويؤثر هذا، في الكثير من الأحيان، بشكل غير متناسب على الفئات المحرومة مثل النساء والسكان الأصليين والفئات المهمشة عنصريًا والمهاجرين، ما يساهم في زيادة أوجه انعدام المساواة. وتنفق العديد من البلدان اليوم أموالاً أكثر على سداد مدفوعات خدمة الديون مما تنفقه على توفير الموارد الضرورية لإعمال الحقوق الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي. وفي بعض الأحيان، تُلزم الشروط التي تترافق مع القروض الحكومة بالقيام بذلك بشكل صريح.

التزامات الدول خارج حدودها الوطنية

تمتدّ التزامات الحكومات في مجال حقوق الإنسان لتشمل هو أبعد من حدودها، حيث تُحدد مواثيق حقوق الإنسان ثلاثة أنواع من التزامات الدول «خارج حدودها الوطنية»، وهي:

- **احترام الحقوق:** ويُعنى بذلك عدم التأثير على حقوق الناس أو على قدرة حكومة أخرى على الإيفاء بالتزاماتها؛
- **حماية الحقوق:** ويُعنى بذلك منع الشركات وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية من التأثير على حقوق الناس في الخارج عبر تنظيم سلوكهم أو التأثير عليه بطرق أخرى؛ و
- **إعمال الحقوق:** ويُعنى بذلك التعاون على المستوى الدولي، بما في ذلك عبر تقديم الدعم الاقتصادي والتقني، من أجل مساعدة جميع الحكومات على الإيفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

يتمّ تفعيل هذه الالتزامات عند مواجهة مجموعة من المواقف المختلفة، حيث يتمثّل أحدها بامتلاك الحكومات تأثير حاسم على قدرة الحكومات الأخرى على إعمال حقوق الإنسان. ويتمتّع صندوق النقد الدولي بقدرة فريدة تسمح له بالمطالبة باعتماد سياسات اقتصادية محدّدة كشرط للحصول على القروض التي تحتاجها البلدان من أجل تجنّب وقوعها في أزمات اقتصادية، مما يضعه مباشرةً ضمن هذه الفئة. وبالتالي، عندما تؤدّي الحكومات دورًا كأعضاء في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، يتوجّب عليها اتخاذ مواقف تدفع المنظمة إلى التصرف بشكل يتماشى مع التزامات هذه في مجال حقوق الإنسان.

التزامات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

كان موضوع انطباق القانون الدولي لحقوق الإنسان مباشرةً على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو عدم انطباقه عليهما موضع نقاش بين العلماء والخبراء. ونذكر من الحجج التي تعتبر أنه ينطبق عليهما ما يلي:

- يجب عليهما الالتزام بالأحكام المرتبطة بحقوق الإنسان والموجودة في ميثاق الأمم المتحدة، إذ يُعتبران وكالتين متخصّصتين بناءً على المعنى المُعتمد في الميثاق (على الرغم من أن هذه الحجة موضوع خلاف).
- أصبحت عناصر قانون حقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، جزءًا من القانون الدولي العرفي، ما يعني أنها «مقبولة بشكل عام» باعتبارها تنطبق عالميًا على جميع المسائل المرتبطة بالقانون الدولي.
- يمكن تفسير اتفاقيات تأسيسهما (أي دساتيرهما) على أنها تنصّ على أخذ الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان بالاعتبار عند قيامهما بعملهما، وذلك بحسب ما قاله المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة الفقر المدقع مثلًا.[٣٠]

وقد يكون نطاق التزامات بحقوق الإنسان التي تنطبق على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي محدودًا أكثر من نطاق تلك التي تنطبق على الحكومات (نظراً لمحدودية ولايتيهما وسلطاتهما). ولكن، **على الأقل، يُعدّ احترام حقوق الإنسان من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لضمان «عدم إلحاق الضرر» بها أمرًا ضروريًا.** ويمكن تفسير ذلك بشكل يشمل عدم التدخل في قدرة الحكومات على الاستثمار في إعمال الحقوق، وذلك نظرًا للضرر الجسيم الذي يمكن أن ينتج عن مثل هذه الإجراءات. وتشمل الأمثلة على هذا التدخل فرض شروط تُقيّد الحيز المالي مقابل إعطاء القروض وإسداء النصائح التي تدفع باتجاه اعتماد سياسات تراجعية تفشل في تقييم الآثار الاجتماعية المترتبة عليها وتفاقم أعباء الديون المُرهقة التي تضغط على الميزانيات العامة.

٢٩ كوركيري، أليسون وسايز، إغناسيو (٢٠٢٠) «الإعمال التدريجي والحدّ الأقصى للموارد المتاحة» في *الدليل البحثي المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافي باعتبارها من حقوق الإنسان*، دوغارد، بورتر، إيكاوا وشينوي (المُحرّرون) (إدغار إلغار)

٣٠ الأمم المتحدة (٢٠١٨). تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان: صندوق النقد الدولي وأثره على الحماية الاجتماعية.
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/127/23/PDF/G1812723.pdf?OpenElement

وقد قاوم كلّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عمومًا فكرة انطباق التزامات حقوق الإنسان عليهما. وقد فسّر قادة المؤسستين دساتيرها مُعتبرين أنها تمنعها من مراعاة العوامل «السياسية» في عملياتها. وكان الغرض من هذه الأحكام ضمان تعامل الوكالتين بشكل محايد مع مختلف الحكومات. ولكن، أصبحت تستخدم هذه الذريعة مع مرور الوقت بهدف تجاهل آثار أنشطتهما على حقوق الإنسان.

تمرين

ارجعوا إلى خريطة المشكلة التي أعددتموها. هل يزوّدكم اعتماد «وجهة نظر» تركّز على حقوق الإنسان بمنظور جديد حيالها؟ على سبيل المثال، هل تلقي الخريطة الضوء على الأشخاص المتأثرين بها والمسؤولين عنها بطريقة مختلفة؟ ضيفوا هذه المعلومات إلى خريطتكم حسب الحاجة.

استخدام إطار «أوبرا» (OPERA) لوضع المشاكل المرتبطة بالديون في إطار المشاكل المرتبطة بحقوق الإنسان

بهدف وضع مشكلة مرتبطة بالديون في إطار مشكلة مرتبطة بحقوق الإنسان بشكل أكثر وضوحًا، قد يكون من المفيد أن نجمع التزامات حقوق الانسان التي على الحكومات الإيفاء بها حول الأبعاد الأربعة لإطار «أوبرا»، وهي:

النتائج: من يتأثر بالمشكلة؟ وكيف يتأثر بها؟
الجهود في مجال السياسات: كيف أثرت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة على المشكلة؟
الموارد: كيف أثر استخدام الموارد على المشكلة؟
التقييم: هل تُعتبر الحكومة مسؤولةً عن المشكلة بعد أخذ السياق الأوسع بالاعتبار؟

تسمح لنا هذه المقاربة بتنظيم هذه الالتزامات متعددة الأبعاد ضمن أجزاء يمكن إدارتها بشكل أفضل. ويمكن أن تساعدنا هذه الأبعاد الأربعة، عند جمعها، في إظهار الروابط بين سلوك الحكومة، أي ما تفعله أو لا تفعله الحكومة، ونتيجة هذا السلوك، أي ما يعنيه ذلك بالنسبة لحياة الناس، بشكل أفضل.

يقدّم كلّ بُعد قائمة تحقّق تحتوي على الأسئلة التي يجب الإجابة عليها. والأهم من ذلك هو أن كلّ سؤال يعكس التزامًا مرتبطًا بحقوق الإنسان. وتشمل الأسئلة التي قد نودّ طرحها عند تطبيق إطار «أوبرا» على مسألة مرتبطة الديون ما يلي:

النتائج

الأسئلة التي يجب طرحها	التزام حقوق الإنسان ذات الصلة
ما هي التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية؟ مثلًا، ما هي الاحتياجات الأساسية التي لا تتمّ تلبيتها؟ ما مدى اتساع رقعة هذه التحديات؟	تحقيق «الحدّ الأدنى» لكلّ حقّ.
هل الأوضاع أصعب بالنسبة لمجموعة معينة من الناس؟	وضع حدّ «للتمييز بحكم الأمر الواقع» وتحقيق «مساواة فعلية».
كيف تغيّرت الأوضاع مع الوقت؟ هل تحسّنت الأوضاع أم ساءت؟ هل كان التغيير سريعًا أم بطيئًا؟ وهل كان متواصلًا أم متقطعًا؟	«إعمال الحقوق» تدريجيًا وتفادي «التراجع المتعمّد».

الجهود في مجال السياسات

الأسئلة التي يجب طرحها	التزام حقوق الإنسان ذات الصلة
ما هي الاتفاقيات المحدّدة التي أبرتها الحكومة من أجل الحصول على قرض أو إعادة هيكلة ديونها؟ وما المبلغ الذي حصلت عليه بموجبها؟ ما الهدف منها؟ ما هي الأحكام والشروط التي تضمّنتها؟ ما هي الإصلاحات المرتبطة بهذه الاتفاقيات التي أقرّتها الحكومة؟	اتخاذ تدابير «ملموسة» و«هادفة» من أجل ضمان حقوق الناس عبر استخدام جميع «أدوات السياسات» المناسبة.
كيف أثّرت أو ستؤثّر هذه الإصلاحات على البنية التحتية والسلع والخدمات التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية لضمان رفاهها؟	ضمان اتخاذ خطوات تهدف إلى تحسين البنية التحتية والسلع والخدمات التي يعتمد عليها الناس: وذلك عبر استخدام معايير مختلفة مثل «توفّرها» و«القدرة على الوصول إليها» و«جودتها».
ما العملية التي تمّ اتباعها لإبرام الاتفاق؟ من شارك فيها؟ كيف شارك فيها؟ ما هي المعلومات المتوفّر بخصوصها؟	التأكّد من أن عملية وضع السياسات هي عملية شفافة وتشاركية وقابلة المساءلة.

الموارد

الأسئلة التي يجب طرحها	التزام حقوق الإنسان ذات الصلة
ما الذي يتمّ تخصيص الأموال المقترضة له؟ كم من إرادات الحكومة يذهب يُنفق على سداد خدمة الدَين؟ وفي المقابل، كم من هذه الإرادات يتمّ تخصيصه للقطاع الاجتماعي؟ كيف تغيّر ذلك مع الوقت؟	استثمار «الحدّ الأقصى من الموارد المتوفرة» في الحقوق، مما يشمل إنفاق الإرادات العامة بشكل «عادل» و«فعال».
ما هو الحجم الإجمالي لديون البلد؟ كيف تغيّر مع الوقت؟ ما هي مصادر الدخل البديلة المتوفّرة أمام هذا البلد؟	استثمار «الحدّ الأقصى من الموارد المتوفرة» في الحقوق، مما يشمل جمع الإرادات العامة بشكل «عادل» و«فعال».
ها هي العملية المعتمدة لوضع السياسات الاقتصادية؟ من يشارك فيها؟ كيف يشارك فيها؟ ما هي المعلومات المتوفرة بخصوصها؟	التأكّد من أن عملية وضع السياسات شفافة وتشاركية وقابلة للمساءلة.

التقييم

الأسئلة التي يجب طرحها	التزام حقوق الإنسان ذات الصلة
ما هي العوامل السياقية التي تقيّد الحيّز المالي للحكومة؟ وتشمل الأمثلة على ذلك السياسات النقدية وتنظيمات سوق رأس المال ومكانة البلد في الاقتصاد العالمي.	اتخاذ تدابير «ملموسة» و«هادفة» من أجل ضمان حقوق الناس عبر استخدام جميع «أدوات السياسات» المناسبة.
من هي الجهات الدائنة لهذا البلد؟ ما طبيعة تأثيرهم على وعمليةوضع السياسات الاقتصادية؟ ما هي الجهات الفاعلة الأخرى التي تؤثّر على الحيّز المالي للحكومة؟	«التزامات الدول خارج حدودها الوطنية» التي تنطبق على الحكومات الأخرى، حيث يجب عليها تفادي إلحاق الضرر بحقوق الناس خارج حدودها، بما في ذلك حماية الناس من الأضرار الناجمة عن الأعمال التجارية.

استخدام المؤشرات والمعايير من أجل «قياس» المشكلة

تُعتبر المؤشرات فعالةً من حيث صياغة الأسئلة بشكل محدّد وقابل للقياس أكثر. حيث تجيب على الأسئلة في الكثير من الأحيان باستخدام البيانات الكمية. وكما هو موضح أعلاه، يتضمّن كلّ من أبعاد «أوبرا» لائحة أسئلة تساعدنا في التحقّق من سبب مشكلة معينة، أما المؤشرات فهي مجرد وسيلة تساعدنا في الإجابة على الأسئلة المطروحة. وبهدف تحديد ما إذا كانت هذه الإجابة تُعتبر مرتفعةً أم منخفضةً وجيدةً أم سيئةً وتتحّسن أم تزداد سوءًا، يجب أن نعرف كيف نقارنها بنقطة مرجعيّة. ويزوّدنا المعيار هنا بالنقطة المرجعية تلك.

وتتضّمن بعض المؤشرات المستخدمة عادةً في تقييم ديون بلد ما، والتي قد نرغب بالنظر فيها تحت قسم «ر» من إطار «أوبرا» من أجل تكوين فكرة أفضل عن حجم الديون الإجمالي لبلد، ما يلي:

المؤشّر	التعريف	المسائل التي يجب أخذها في الاعتبار
نسبة الدَين مقابل الناتج المحلي الإجمالي	يقيس هذا المؤشّر إجمالي الديون المستحقّة التي يدَين بها البلد كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي.	يُستخدم هذا المؤشّر كثيرًا، إلّا أنه لا يأخذ بالاعتبار المعلومات التالية: الجهة الدائنة ومدفوعات الفائدة المُستحقة موعد استحقاق المدفوعات وحجم الإرادات الحكومية التي تُصرف لسداد الدَين.
خدمة الدَين الخارجي كنسبة من الإرادات	يقيس هذا المؤشّر جميع مدفوعات الدَين الحكومي (أصل المبلغ مع الفائدة) التي تخرج من البلد كلّ عام، وذلك كنسبة من إرادات الحكومة.	يُعتبر هذا المؤشّر دليلًا أفضل بكثير لأعباء الديون، إذ يأخذ بالاعتبار سعر الفائدة للدَين والإرادات الحكومية المتوفّرة لسداد الدَين وإذا ما كانت المدفوعات تخرج من البلد. ولكن، يتطلّب استخدام هذا المؤشّر في تحليل جيد النظر في خدمة الدَين الحالية والمستقبلية، علمًا بأنه لا يمكن سوى تقدير خدمة الدَين المستقبلية (كونها تتأثر بعوامل مثل النمو الاقتصادي ومعدلات تحصيل الضرائب والتغيّرات المستقبلية التي ستطرأ على الاقتراض والعملة).
إجمالي مدفوعات الفائدة كنسبة من الإرادات	يقيس هذا المؤشّر ما يتمّ إنفاقه من ميزانية الحكومة لسداد مدفوعات الفائدة، سواء كان ذلك خارجيًا أو داخليًا.	يعدّ هذا مؤشّرًا جيدًا من حيث عبء مدفوعات الفائدة التي يرزح تحتها بلد ما. ولا يتضمّن هذا المؤشّر مدفوعات أصل الدَين. ويمكن في أغلب الأحيان إعادة تمويل مدفوعات أصل الديون المحلية عبر الحصول على قرض آخر بشروط مماثلة. ولكن، لا ينطبق هذا دائمًا (ونادرًا ما ينطبق عند سداد أصل الديون الخارجية).
سعر الفائدة الذي يمكن للحكومة أن تقترض بناءً عليه من الأسواق المالية الخاصة	يقيس هذا المؤشّر تكلفة اقتراض الحكومة من جهات دائنة خاصة.	يمكن حتّى للاقتراض بأسعار فائدة منخفضة أن يكون مكلفًا إذا ما تغيّر سعر صرف العملة أو إذا ما تمّ هدر الأموال المقترضة بدل استثمارها بشكل مفيد.
فئة الدَين	يحدّد هذا المؤشّر عملة دَين البلد.	As explained above, exchange rate risk is created when debt is owed in a foreign currency.
نسبة خدمة الدَين الخارجي مقابل التصدير	يقارن هذا المؤشّر مدفوعات خدمة الدَين الخارجي لبلد ما بصادراته.	تُعتبر المقارنة بإرادات التصدير مهمةً لأنه يجب على البلدات أن تجني إرادات من مكان آخر في العالم من أجل سداد الديون الخارجية. وعادةً ما يُعنى بذلك إرادات الصادرات.
رصيد الحساب الحالي	قيمة ما يحصل عليه البلد ككلّ (أي الحكومة والقطاع الخاص) من باقي دول العالم وما يقدّمه لهم. البلد الذي يُنفق أكثر مما يجني سيكون رقمه سلبيًا، بينما البلد الذي يجني أكثر مما يُنفق سيكون رقمه إيجابيًا.	إذا ما كان رصيد الحساب الحالي لبلد ما سلبيًا، يجب سدّ هذه الفجوة من خلال الاقتراض من أشخاص موجودين في مكان آخر في العالم أو عبر بيعهم أصول.
مقترض / مُقرض صافٍ	الدَين المُستحقّ على البلد ككلّ (أي الحكومة والقطاع الخاص) مقارنةً بالديون المُستحقّة لذلك البلد ككلّ (أي الحكومة والقطاع الخاص). يظهر الرقم السلبي أن البلد مدَين بمبلغ أكبر من المبلغ المُستحقّ له (يكون بالتالي مقترض صافٍ)، بينما يُظهر الرقم الإيجابي أن المبلغ المُستحقّ لهذا البلد أكبر من المبلغ المدَين به (ويكون بالتالي مُقرض صافٍ).	يدلّ الرقم السلبي الكبير على وجود حالة انعدام توازن مالية ملحوظة مع باقي العالم، مما يزيد من خطر حصول أزمة مالية. ولكن، تُعتبر الجهات الدائنة الكبيرة مسؤولةً عن الأزمات المالية بالقدر نفسه. وإذا ما كان المبلغ المُستحقّ لبلد ما أكبر بكثير من المبلغ الذي يدَين به، فإن ذلك يعني أن بلدانًا أخرى حول العالم يجب أن تكون مدَينةً. وتحاول منظمة عدالة الديون أن تضع تقديرات لكافّة البلدان في بوابة بيانات الديون خاصّتها.

ونشير هنا إلى أهمية دمج هذه المؤشرات مع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والمؤشرات الإدارية ومؤشرات الحوكمة ذات الصلة، إذ تساعدنا هذه المؤشرات على الإجابة عن الأسئلة الأخرى التي وضعناها باستخدام إطار «أوبرا».

وضع المعايير الخاصة بقدرة البلدان على تحمل الديون

كما سبق وذُكر، يجب مقارنة بيانات هذه المؤشرات بشيء يساعدنا على تفسيرها، إذ إن الأرقام دائمًا ما تكون نسبيةً. ويشمل تحليل ما إذا كانت مستويات الدين مرتفعةً أم منخفضةً مثلًا طرح سؤال «مرتفعةً أم منخفضةً مقارنةً بماذا؟»

فلنفترض أن خدمة الدين الخارجي لبلد ما ارتفعت من ١٠٠ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٥ إلى ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٢٠، حيث قد يُنظر إلى مضاعفة مدفوعات الدين على أنها تطوّر ملحوظ. ولكن، ماذا لو زادت الميزانية العامة للحكومة ثلاث أضعاف خلال الفترة نفسها؟ إذا ما نظرنا إلى النسبة المئوية عندها، نجد أن سداد خدمة الديون قد انخفض في الواقع. وماذا لو انخفضت القوة الشرائية للحكومة بسبب التضخم ولم تعد ميزانيتها تغطي النفقات نفسها؟

لا يوجد معيار أو عتبة محدّدة يمكن أن تحدّد بشكل قاطع إذا ما كانت الحكومة قادرة على تحمّل الدين أم لا. وتتضّمن بعض الإرشادات المُستخدمة عادةً ما يلي:

تحليل القدرة على تحمّل الديون الذي يُعدّه صندوق النقد الدولي

يستخدم صندوق النقد الدولي أربعة مؤشّرات لتقييم مخاطر الديون عند تحليله لقدرة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على تحمّل الديون. ويتم تحديد هذه المؤشّرات على مستويات مختلفة (وتُعرف بمصطلح عتبات) بناءً على ما إذا كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يصنفان دولة ما على أنها ذات قدرة ضعيفة أو متوسطة أو قوية على إدارة الديون.[٣١] ويستخدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد ذلك هذه العتبات لتقييم ما إذا كانت الدولة معرّضةً لخطر منخفض أو متوسط أو مرتفع من حيث التخلّف عن سداد ديونها الخارجية.

توضح الأعمدة في الجدول أدناه المؤشرات الأربعة والعتبات المختلفة لكلّ منها، وذلك بناءً على إذا ما كان يُعتبر أن البلد لديه قدرة ضعيفة أو متوسطة أو قوية على إدارة ديونه:

القدرة على إدارة الديون	القيمة الحالية للديون الحكومية الخارجية كنسبة من		خدمة الدين الخارجي للحكومة كنسبة من	
	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الصادرات	إيرادات الحكومة
ضعيفة	٠٣ في المائة	٠٤١ في المائة	٠١ في المائة	٤١ في المائة
متوسطة	٠٤ في المائة	٠٨١ في المائة	٥١ في المائة	٨١ في المائة
قوية	٠٥ في المائة	٠٤٢ في المائة	١٢ في المائة	٣٢ في المائة

يُعتبر أن البلد يواجه:

- **خطرًا منخفضًا** من حيث التعرض لضائقة بسبب الديون إذا ما سجّلت جميع المؤشرات أرقامًا لا تتخطّى العتبات المحدّدة في كلّ من السيناريو الأساسي وسيناريو الصدمة الاقتصادية (راجعوا الشرح أدناه).
- **خطرًا معتدلًا** إذا ما سجّلت المؤشرات أرقامًا لا تتخطّى العتبات المحدّدة في السيناريو الأساسي، ولكنها تجاوزتها في سيناريو الصدمة الاقتصادية.
- **خطرًا عاليًا** إذا ما تخطّى الرقم الذي سجّله مؤشّر واحد على الأقلّ العتبة المحدّدة في السيناريو الأساسي.
- **ضائقةً بسبب الديون** إذا ما كانت الحكومة متخلفةً بالفعل عن سداد أي دين خارجي أو تعاني من أجل سداده.

٣١ تُعتبر الطريقة التي يتمّ من خلالها وضع هذه التصنيفات معقدةً. ولكن، بشكل عام، ترتكز هذه العملية على تقييم السياسات والمؤسسات القطرية الذي يجريه البنك الدولي، حيث يُصنّف بلدًا ما بناءً على نظرة البنك الدولي حيال الإدارة الاقتصادية للبلد وتطبيقه لسياسات السوق الحرة وتطبيقه لسياسات الإدماج الاجتماعي وجودة إدارته للقطاع العام، كما يأخذ في الاعتبار معدّل النمو الحقيقي للبلد الاحتياطيات كنسبة مئوية من الواردات والتحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي العالمي.

يضع صندوق النقد الدولي نماذج تُحاكي ما يُمكن أن يحدث إذا ما حصلت أنواع مختلفة من الصدمات الاقتصادية. وتشمل الصدمات التي تم النظر فيها أن تكون قيمة الناتج المحلي الإجمالي أقلّ مما كان متوقعًا في السيناريو الأساسي أو انخفاض إيرادات التصدير أو انخفاض قيمة العملة أو مزيج يشمل العديد من هذه النماذج في الوقت نفسه.

وفي نهاية المطاف، يُركز تحليل صندوق النقد الدولي على ما إذا كانت الدولة قادرةً على سداد ديونها أم لا، بدل التركيز على آثار الديون التي يتمّ سدادها على حقوق الإنسان.

إطار قياس القدرة على تحمل الديون الخاص بمنظمة عدالة الديون

يختلف هذا الإطار التحليلي الذي طورته منظمة عدالة الديون عن الإطار المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي لأنه يعتبر أن أزمة الديون تحدث عندما تُقوّض مدفوعات الديون اقتصاد بلد ما و/أو قدرة حكومته على حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لمواطنيه. وعلى عكس صندوق النقد الدولي، يأخذ هذا الإطار في الاعتبار مدى اختلال التوازن المالي لبلد ما مقارنةً ببقية العالم.

يخلص التقييم إلى أن دولة ما معرضة لخطر أزمة دين عام إذا ما كان لديها:

خلل مالي كبير مقارنةً بباقي العالم: صافي تدفقات الاستثمار الدولي – ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أقلّ، أو عجز في الحساب الجاري بمعدّل سنوي يتجاوز ٣ في المائة على مدى ثلاث سنوات.

+

- تتخطّى مدفوعات الدين الخارجي للحكومة المتوقّعة من قبل صندوق النقد الدولي ١٥ في المائة من إيرادات الحكومة (على مدى سنوات عديدة) مع صدمة اقتصادية واحدة، أو تتخطّى نسبة الدين الخارجي للحكومة ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو ١٥٠ في المائة من الصادرات، أو تتخطى مدفوعات الدين الخارجي للحكومة نسبة ١٠ في المائة من إراداتها.

يخلص التقييم إلى أن دولة ما تعاني من أزمة ديون إذا ما كان لديها:

خلل مالي كبير مقارنةً بباقي العالم: صافي تدفقات الاستثمار الدولي – ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أقلّ، أو عجز في الحساب الجاري بمعدّل سنوي يتجاوز ٣ في المائة على مدى ثلاث سنوات.

+

- تتخطى مدفوعات الدين الخارجي للحكومة نسبة ١٥ في المائة من إراداتها.[٣٢]

٣٢ خلصت أبحاث أجرتها منظمة عدالة الديون إلى أن تخطّي نسبة مدفوعات الديون الخارجية ٥١ في المائة من إرادات الحكومة يميل إلى خفض إنفاق الحكومة.

اعرفوا المزيد | تحتوي «بوابة بيانات الديون» الخاصة بمنظمة عدالة الديون على معلومات أكثر حول إطار قياس القدرة على تحمل الديون الخاص بالمنظمة، إلى جانب إحصائيات وتحليلات أساسية أخرى تنظر في ديون البلدان والحكومات.

https://data.debtjustice.org.uk/

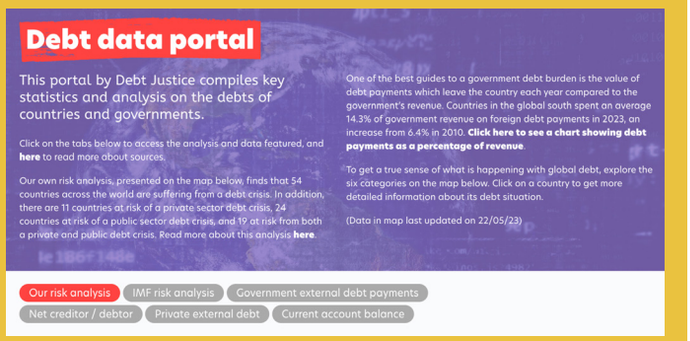

معايير أخرى قد تكون مفيدةً

ومع ذلك، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يقدّم سوى القليل من الإرشادات الملموسة فيما خصّ تحديد المعايير، لا سيما فيما يتعلّق بالمعايير الكمية المحدودة للغاية. وتشمل إحدى الطرق البسيطة التي تساعد في تحديد المعايير مقارنة بلد ما بالبلدان الأخرى التي لديها أوجه تشابه من حيث مستوى التنمية أو قرب موقعها الجغرافي مثلًا.

تمرين

ارجعوا إلى خريطة المشاكل الخاصة بكم وحاولوا إعادة ترتيب المشاكل التي حدّدتموها وفقًا للأبعاد إطار «أوبرا» الأربعة، حيث يمكن لرسم جدول بسيط أن يساعدكم في القيام بذلك، كما يمكن للتفكير في الأسئلة الموجودة في الصفحة «X» أن يساعدكم أيضًا. ما هي الأسئلة الجديدة التي تبرز أمامكم؟ وهل يمكن لتحديد المؤشرات والمقاييس أن يساعدكم على الإجابة عليها؟ وإذا كان الأمر كذلك، أي مؤشرات ومقاييس قد تساعدكم على فعل ذلك.

الخطوة الثانية
إلقاء الضوء

مصدر الصورة: دافيد كانتيلي

تنطوي الخطوة الثانية في عملية فك شيفرة انعدام العدل في مجال الديون على **إلقاء الضوء على المشاكل الكامنة وراء مشكلة الديون التي يواجهها بلد ما.** وتُعدّ البيانات نوعًا من المعرفة التي يمكن أن تكون فعالةً جدًا عند قيامنا بذلك. ففي جوهرها، تجيب البيانات على الأسئلة التي تطرحها المؤشرات، مما يجعلها طريقةً مفيدةً بالفعل من حيث المساعدة في إلقاء الضوء على المشكلات التي قمنا بالتحقّق منها. ومع ذلك، يمكن إخفاء الكثير من المعلومات خلف البيانات. ويكون من المهم بالتالي أن تتمّ قراءتها بعين ناقدة.

يُحتمل وجود بيانات مرتبطة بالعديد من، أو حتّى معظم، المؤشرات التي قمتم بتحديدها بالنسبة لأبعاد إطار «أوبرا» الأربعة. وتتضمّن هذه البيانات ما يلي:

- **البيانات الثانوية.** ويُعنى بها البيانات الموجودة بالفعل لأنها جُمعت من قبل شخص آخر أو لغرض آخر أو من قبال شخص آخر ولغرض آخر.
- **البيانات الأوّلية.** ويُعنى بها البيانات التي جمعتموها أنتم أو جُمعت بمساهمة منكم، لا سيما لخدمة أبحاثكم.

وقد تمّ تلخيص هذه البيانات في الجدول أدناه:

النتائج	الجهود في مجال السياسات	الموارد	التقييم
• الإحصائيات الاجتماعية والاقتصادية • مسوحات التصورات والآراء • الملاحظات المباشرة والبيانات المرتكزة على الأحداث • المقابلات ومجموعات النقاش	• البيانات الفئوية المرتبطة بالتشريعات والسياسات • آراء الخبراء • الإحصائيات الإدارية • مسوحات التصورات والآراء	• البيانات المرتبطة بالميزانية • بيانات التدقيق المالي • الإحصائيات الاقتصادية، بما في ذلك بيانات الديون • مسوحات التصورات والآراء	• مسوحات التصورات والآراء • آراء الخبراء • المقابلات ومجموعات النقاش

نقدّم في هذا القسم مصادر مختلفة للبيانات الخاصة بالديون.[٣٣] سنستعرض المواقع الالكترونية المختلفة حيث يمكنكم أن تعثروا على هذه البيانات، كما سنقدّم بعض المصطلحات المحدّدة لمساعدتكم في العثور على ما تبحثون عنه. وسنقدم أيضًا بعض الإرشادات التي يمكنها أن تساعدكم إذا ما كنتم تريدون تحليل البيانات بأنفسكم أو التعاون مع علماء اقتصاد وخبراء في مجال الإحصاءات وغيرهم من الأشخاص المعنيين بهدف إجراء عملية التحليل هذه. ونشدّد بشكل خاص على أهمية جمع بيانات الديون بأنواع أخرى من البيانات (بما في ذلك البيانات الأولية) من أجل تكوين صورة شاملة أكثر عن الديناميكيات التي تتسبّب أو تساهم في بقاء المشكلة التي تجرون الأبحاث بخصوصها على مستوى محدّد محليًا أو على مستوى المجتمع المحلي.

جمع بيانات الديون ذات الصلة

يوجد قدر كبير جداً من البيانات الثانوية المتوفرة حول الديون المستحقة على البلدان، كما عن اتفاقيات القروض وإعادة الهيكلة المحدّدة التي تمّ التوقيع عليها. ولكن، لا ينشر مصدر واحد كافّة المعلومات المتاحة. لذلك، يجب عليكم جمع البيانات التي تنشرها المصادر المختلفة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والحكومات، من أجل تكوين فكرة عن الديون الحكومية. ويتمّ استعراض مصادر البيانات الأساسية أدناه.

المعلومات الموجودة في قاعدة بيانات البنك الدولي حول إحصاءات الديون الدولية

تُعتبر قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية الخاصة بالبنك الدولي مصدرًا مهمًا للمعلومات التي تقدمها الحكومات عن الديون الخارجية، بما في ذلك إجمالي الديون المستحقة ومدفوعات الديون التي يتم سدادها والتفاصيل المرتبطة بمختلف الجهات الدائنة. كما تحتوي قاعدة البيانات هذه على بعض المعلومات المرتبطة بمدفوعات الديون المستقبلية.

يمكنكم الولوج إلى قاعدة البيانات هذه عبر الرابط التالي:

https://bit.ly/intldebtstats

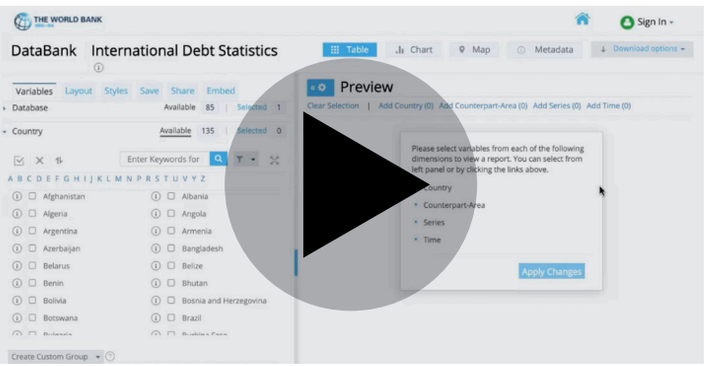

بهدف الحصول على البيانات التي تريدونها، يجب عليكم اختيار أربعة متغيرات من القائمة الموجودة على الجانب الأيسر، وهي: البلد وموقع الطرف المقابل وسلاسل البيانات والوقت.

متغير البلد: يسمح لكم بتحديد البلد أو البلدان التي تريد الحصول على بيانات بشأنها. ويمكنكم أيضًا تحديد الدخل أو المجموعة الإقليمية التي ينتمي إليها البلد (وذلك استنادًا إلى تصنيفات البنك الدولي) لمقارنة وضعه بمتوسّط المجموعة.

متغير موقع الطرف المقابل: يسمح لكم بتحديد الجهات الدائنة، حيث يشمل كلّ بلدان العالم والمنظمات المختلفة التي يمكن أن تكون جهات دائنة. أما تحديدكم خيار «العالم» فيغطي كافة الديون المستحقة، بينما يُعلمكم تحديد خيار «جميع البلدان» بالجهات الدائنة الثنائية للحكومة على المستوى الثنائي وبمكان إقامة بعض أنواع الجهات الدائنة الخاصة.

متغير سلاسل البيانات: يسمح لكم بتحديد بيانات الديون التي تريدون الاطلاع عليها، حيث يوجد كمّ هائل من المعلومات التي يمكنكم تحديدها هنا. ولتتمكنوا من فهم المعلومات المتوفّرة، يجب أن تكونوا على علم ببعض الفئات والأسماء المختصرة.

وتشير الفئة الأولى إلى نوع الدين:

الاسم المختصر	المصطلح الكامل	التفسير
PPG	الدين العام الخارجي والديون الخارجية التي تضمنها الحكومة	يُعدّ هذا التصنيف الأوسع نطاقًا للبنك الدولي من حيث الديون الخارجية للمستحقّة على الحكومة أو التي تضمنها الحكومة.
PNG	الدين الخارجي الخاص غير المضمون	يشير هذا المصطلح إلى الديون الخارجية المستحقة على القطاع الخاص فقط.

كما تشمل الفئة الثانية المكوّنات المختلفة للدين المستحقّ:

الاسم المختصر	المصطلح الكامل	التفسير
AMT	الاستهلاك	يشير إلى مدفوعات أصل الدين (أي مدفوعات القرض الأساسي).
DIS	القروض المصروفة	يشير إلى القروض التي يتمّ سدادها بناءً على تاريخ إعطائها، لا تاريخ توقيع العقود.
DOD	الدين المستحق والمنصرف	يشير إلى القيمة الإجمالية للدين (أصل الدين) المستحقّ، من دون احتساب الفائدة.
INT	الفائدة	تشير إلى مدفوعات الفائدة.
NTR	صافي الموارد المنقولة	يشير إلى المعدلة التالية: القروض المصروفة – (الاستهلاك + الفائدة)، أي المبالغ الجديدة التي تمّ إقراضها مقابل مدفوعات أصل الدين والفائدة التي تمّ سدادها. ويعني تسجيل رقم إيجابي أن قيمة الأموال التي تمّ إقراضها تتجاوز قيمة المدفوعات التي تمّ سدادها، بينما يعني تسجيل رقم سلبي العكس.
TDS	إجمالي خدمة الدين	يشير إلى المعادلة التالية: الاستهلاك + الفائدة، أي القيمة الإجمالية لمدفوعات أصل الدين والفائدة.

٣٣ يُرجى العودة إلى الملاحظات التمهيدية حول البيانات الأوّلية والثانوية للحصول على معلومات عن أنواع أخرى من البيانات.

وتحدّد الفئة الثالثة نوع الجهة المانحة، التي تشمل بدورها فئات فرعية:

الجهات المانحة الثنائية = الديون المستحقة لحكومات أخرى

ويوجد هنا فئةٌ فرعيةٌ تشمل القروض الثنائية المُقدّمة بشروط ميسّرة = القروض التي تقدّمها حكومات أخرى بأسعار فائدة أقلّ.

الجهات المانحة متعدّدة الأطراف = الديون المستحقة للمؤسسات متعدّدة الأطراف.

وتشمل الفئات الفرعية التالية:

IBRD = الديون المستحقّة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير التابع للبنك الدولي.

IDA = الديون المستحقّة للمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي.

القروض متعدّدة الأطراف المُقدّمة بشروط ميسّرة = القروض التي تقدّمها مؤسّسات متعدّدة الأطراف بأسعار فائدة أقلّ.

IMF = الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي.

لا تندرج هذه الديون في فئة الديون المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف أو في أي من الفئات الأخرى، مما قد يكون مربكًا. ولكن، يتوجّب عليكم الحصول على البيانات المرتبطة بصندوق النقد الدولي بشكل منفصل (فعلى سبيل المثال، يجب عليكم تحديد خيار «استخدام الائتمان المقدّم من صندوق النقد الدولي (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)» من أجل الحصول على المعلومات حول الدين المستحق لصندوق النقد الدولي).

الجهات المانحة الخاصة = الدين المستحق للشركات الخاصة.

وتشمل الفئات الفرعية التالية:

السندات = الديون المستحقة على شكل سندات مطروحة للتداول العام

البنوك التجارية = الديون المستحقة مباشرةً لبنوك تجارية

جهات دائنة خاصة أخرى = الديون المستحقة لشركات خاصة أخرى

نصيحة: *استخدموا خانة البحث من أجل تقليص نطاق المتغيرات وتسهيل عثوركم على المتغيرات التي تريدونها. فعلى سبيل المثال، أدخلوا الاسم المختصر «DIS» إذا ما كنتم تريدون الحصول على معلومات حول القروض المصروفة.*

متغير الوقت: تعود المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات حتّى سبعينيات القرن الماضي، مما يعني أنه بإمكانكم الاطلاع على البيانات التاريخية، كما تضمّ بعض متغيرات تفاصيل الديون بيانات للسنوات الست القادمة. وعادةً ما تكون البيانات كاملةً حتّى العام ما قبل الأخير. ويقوم البنك الدولي بتحديث قاعدة البيانات في نهاية كلّ عام، وذلك للعام السابق مما يعني أن البنك الدولي كان قد حدّث قاعدة البيانات للمرّة الأخير في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢ عند كتابة هذا التقرير (في يوليو/تموز ٢٠٢٣)، إلّا أن الأرقام الموجودة في قاعدة البيانات خاصّة بنهاية عام ٢٠٢١. ويمكنكم هنا تحديد السنوات عبر اختيار آخر ٥ أو ١٠ سنوات أو آخر ١٥ أو ٢٠ سنةً. وإذا ما قمتم بالنقر على مربع الاختيار، فسيتم اختيار كلّ السنوات بشكل تلقائي.

وتُظهر الأرقام المتوفّرة للسنوات التي تتجاوز آخر تاريخ تحديث القروض المصروفة والفوائد والاستهلاك، وهي أمور سبق أن تمّ الالتزام بها عبر عقود. ولا تشمل هذه الأرقام القروض المصروفة ومدفوعات الديون المرتبطة بالقروض التي لم يتّم الاتفاق عليها بعد. لذلك، تكون هذه البيانات دليلًا يُظهر ما تمّ الالتزام به بالفعل، وليست بمثابة توقّعات. وسيتم إضافة المزيد من القروض والمدفوعات دائمًا، لذا تصبح البيانات أقلّ دقّة كلّما تقدّمنا في الأرقام المستقبلية.

وتكون البيانات المستقبلية لصندوق النقد الدولي مفقودةً أحيانًا. ومع ذلك، فإن البيانات المتعلقة بالمدفوعات المستقبلية التي سيتمّ سدادها لصندوق النقد الدولي متاحةً على الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي، حيث يمكنكم الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: https://bit.ly/imf_findata

تمرين

يمكنكم عمليًا جمع الفئات المذكورة أعلاه للحصول على المعلومات التي تبحثون عنها. فعلى سبيل المثال، إذا ما أردتم معرفة القيمة الإجمالية لديون زامبيا والقيمة الإجمالية لمدفوعات ديون زامبيا، يجب أن تحدّدوا الخيارات التالية:

الديون الخارجية المصروفة، عامة ومضمونة من قبل الحكومة (PPG) (القروض المصروفة «DIS»، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

خدمة الديون الخارجية، عامة ومضمونة من قبل الحكومة (PPG) (إجمالي خدمة الدين «TDS»، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

ولكن بيانات صندوق النقد الدولي غير موجودة ضمن هذه، لذا يجب عليكم أن تحدّدوا أيضًا الخيارات التالية:

عمليات الشراء التي أجراها صندوق النقد الدولي (القروض المصروفة «DIS»، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

عمليات إعادة الشراء التي أجراها صندوق النقد الدولي والرسوم التي فرضها (إجمالي خدمة الدين «TDS»، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

يُعتبر نقل البيانات إلى برنامج «إكسيل» (Excel) أو برنامج جداول بيانات آخر أسهل طريقة لرؤية البيانات ثمّ تحليلها. ولفعل ذلك، ما عليكم سوى الضغط على زرّ «خيارات التنزيل» الموجود في الزاوية اليمنى العليا من الصفحة واختيار الصيغة التي يمكنكم استخدامها (وعادةً ما يكون ذلك على شكل ملف «إكسيل» أو «سي إس في»).

اعرفوا المزيد | تُعتبر صفحة «عالم من الديون» أداةً ديناميكيةً تقدّم نظرةً عامةً على مستوى البلدان للمؤشرات الرئيسية للدين العام والإنفاق التنموي، حيث يمكنكم، باستخدام الميزات التفاعلية العروض المرئية، أن تستكشفوا التوجهات والأنماط وتكتسبوا معلومات مفصّلة على مستوى البلدان حول واقع الدين العام فيها وتفهموا طبيعة التفاعل المعقّد بين ديناميكيات الديون والإنفاق التنموي بشكل سهل. الرابط ذات الصلة: https://unctad.org/publication/world-of-debt/dashboard

تحليلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن القدرة على تحمل الديون

يُصدر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نوعين من التحليلات بشأن القدرة على تحمل الديون. فبالنسبة للبلدان السبعين المؤهلة للحصول على قروض من الصندوق الاستئماني للنمو والحدّ من الفقر الخاص بصندوق النقد الدولي،[٣٤] يقوم الصندوق بإجراء عمليات تحليل دورية بشأن قدرتها على تحمّل الديون. ويمكن لهذه التحليلات أن تكون مصدرًا مفيدًا للمعلومات المرتبطة بديون البلدان. ويتمّ إجراء هذه التحليلات في كلّ مرة يجري فيها بلد ما مشاورات بشأن المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يُفترض إجراء تحليل بشأن القدرة على تحمل الديون في بداية برنامج القرض وبشكل دوري خلال فترة القرض، وذلك لكلّ بلد يودّ أن يقترض من صندوق النقد الدولي عبر اللّجوء إلى الصندوق الاستئماني للنمو والحدّ من الفقر.

أمّا بالنسبة للبلدان الأخرى، يقوم صندوق النقد الدولي بإجراء عمليات تحليل بشأن القدرة على تحمل الديون للبلدان التي يعتبرها «بلدانًا قادرة على النفاذ إلى الأسواق»، إلّا أنها غالبًا ما على الكثير من المعلومات المفيدة.

العثور على تحليل بشأن القدرة على تحمل الديون

بهدف العثور على أحدث تحليل بشأن القدرة على تحمّل الديون،[٣٥] يمكنكم الاطّلاع على القسم المخصّص للبلدان على الموقع الالكتروني الخاص بصندوق النقد الدولي واختيار البلد الذي تريدون الحصول على المعلومات بشأنه. الرابط ذات الصلة: (https://www.imf.org/en/countries).

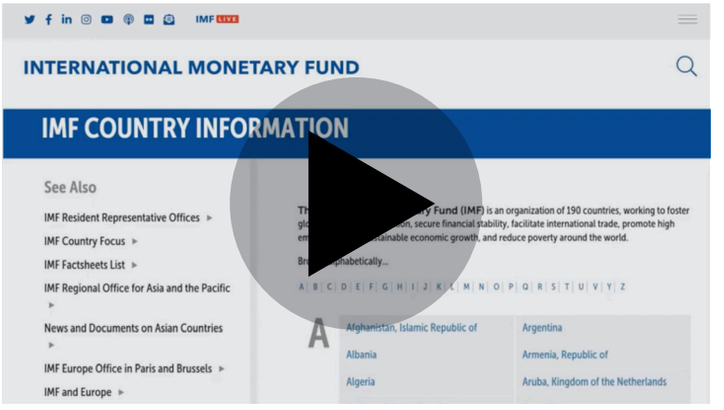

انتقلوا بعد اختيار البلد إلى أسفل الصفحة لتجدوا قسم «عرض جميع المستندات»، إذ يتمّ إدراج تحليلات القدرة على تحمل الديون ضمن المستندات التي يتمّ تصنيفها على أنها «منشورات» والتي تشكل جزءًا من مشاورات المادة الرابعة أو بداية برنامج إقراض خاص بصندوق النقد الدولي أو عملية مراجعة برنامج إقراض خاص بصندوق النقد الدولي.

وعادةً ما تجدون التحليل بشأن القدرة على تحمل الديون في النصف الثاني من المستند عند اطّلاعكم على أي من المنشورات.

البيانات ذات الصلة في التحليلات بشأن القدرة على تحمل الديون

يحتوي التحليل بشأن القدرة على تحمل الديون على جدولان يتضمنان بيانات مفصّلة عن وضع الديون:

- إطار القدرة على تحمل الديون الخارجية، السيناريو الأساسي
- إطار القدرة على تحمل الدين العام، السيناريو الأساسي (ويشمل الدين المحلي والخارجي)

تعتبر الجداول هذه مصادر مفيدة للمعلومات حول المستوى الإجمالي للدين ومدفوعات الديون الحالية والمتوقّعة في المستقبل. وتأخذ التوقعات في الاعتبار عمليات الاقتراض الجديدة. ويُعتبر أن «السيناريو الأساسي»، تمامًا كما يوحي اسمه، هو أكثر سيناريو يرجّح صندوق النقد الدولي حصوله، علمًا أن التوقعات تستند إلى افتراضات صندوق النقد الدولي فيما خصّ مسائل مختلفة، مثل مستويات الاقتراض المستقبلية والنمو الاقتصادي وتحصيل الإيرادات الحكومية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف. وقد تكون هذه الافتراضات خاطئةً. لذلك، إنه لمن المهم أن نفهمها لكي نتمكّن من تحليل ما يقوله صندوق النقد الدولي.

---

٣٤ جميع البلدان منخفضة الدخل والكثير من البلدان ذات الدخل المتوسّط والمنخفض وبعض البلدان ذات الدخل المتوسّط المرتفع التي تُعتبر دولًا صغيرةً هشّةً.

٣٥ يوجد صفحة لصندوق النقد الدولي تربطكم بتحليل القدرة على تحمل الدين لكلّ بلد. ولكن، يتطلّب تحديثها أشهرًا عدّة بعد نشر التحليل. لذلك، يكون من الأفضل الذهاب إلى صفحة البلد الخاصة لتضمنوا حصولكم على أحدث المستندات.

تشمل بعض الأجزاء الرئيسية لجدول **القدرة على تحمل الديون الخارجية** ما يلي:

المؤشّر	التفسير
الديون الخارجية (الاسمية)	تُشير إلى إجمالي الديون الخارجية (للقطاعين العام والخاص) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن، لا يوجد الكثير من التحليلات التي تُجرى في الكثير من البلدان بشأن الديون الخارجية المستحقة على القطاع الخاص. وبالتالي، عادةً ما يكون هذا الرقم أقلّ مما هي عليه في الحقيقة.
الديون الخارجية (الاسمية) العامة والتي تضمنها الحكومة	تُشير إلى الديون الخارجية المستحقّة على القطاع العام أو التي تضمنها الحكومة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
نسبة القيمة الحالية للديون الخارجية العامة والتي تضمنها الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي	"يُشير الاسم المُختصر «PV» إلى القيمة الحالية للشيء. ويحتسب هذا المؤشّر إجمالي الديون المستحقة والتي تأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة المفروضة على الديون، كما تاريخ استحقاق مدفوعات أصل الديون. ويُظهر هذا المؤشّر بشكل فعّال المبلغ الذي يجب وضعه جانبًا الآن للتمكّن من سداد كلّ مدفوعات فائدة وأصل الديون عند استحقاقها، باعتبار أن المبلغ الذي يتمّ وضعه جانبًا سيجني فائدةً بنسبة ٥ في المائة.[٣٦] ويتمّ عرض الرقم في الجدول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
نسبة القيمة الحالية للديون الخارجية العامة والتي تضمنها الحكومة إلى الصادرات	يُشير إلى نفس القيمة الحالية للدين المذكورة أعلاه، إلّا أنه يتمّ عرضها هنا كنسبة من صادرات السلع والخدمات.
خدمة الديون الخارجية العامة والتي تضمنها الحكومة إلى الصادرات	يشير إلى إجمالي مدفوعات الديون الخارجية (أصل الديون والفائدة) كنسبة من صادرات السلع والخدمات.
خدمة الديون الخارجية العامة والتي تضمنها الحكومة إلى الإرادات	يشير إلى إجمالي مدفوعات الديون الخارجية (أصل الديون والفائدة) كنسبة من إرادات الحكومة.
إجمالي حاجات التمويل الخارجي (بملايين الدولارات الأمريكية)	يشير إلى المبلغ الإجمالي الذي تحتاج الحكومة إلى اقتراضه كلّ سنة لتتمكّن من التعويض عن أي عجز حكومي وسداد مدفوعات الديون التي ستستحقّ.

تُعتبر افتراضات الاقتصاد الكلي الأساسية مهمةً لفهم أساس توقعات صندوق النقد الدولي، بما في ذلك النمو الاقتصادي وإيرادات الحكومة، كما يمكن لهذه الافتراضات أن تساعد أيضًا في تحديد أرقام أخرى في الجدول.

تشمل بعض الأجزاء الرئيسية لجدول **ديون القطاع العام** ما يلي:

المؤشّر	التفسير
ديون القطاع العام	يشير إلى إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
نسبة القيمة الحالية للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	يشير هذا المؤشّر، تمامًا كالمؤشّر المماثل في جدول الديون الخارجية العامة، إلى المبلغ الذي يجب وضعه جانبًا الآن من أجل سداد مدفوعات الدين والفائدة عند استحقاقها، باعتبار أن المبلغ الذي يتمّ وضعه جانبًا سيجني فائدةً بنسبة ٥ في المائة.
نسبة القيمة الحالية للدين العام إلى الإرادات والمنح	يشبه المؤشّر أعلاه، إلّا أنه يعرض الرقم كنسبة من إرادات الحكومة والمنح المقدّمة لها من الجهات المانحة.
نسبة خدمة الدين إلى الإرادات والمنح	يشير إلى إجمالي مدفوعات أصل الدين والفائدة لكّل الديون، خارجيةً كانت أم داخليةً، كنسبة من الإرادات. احذروا من هذا المؤشّر إذ يمكنه أن يسجّل رقمًا مرتفعًا جدًا إن كان لدى الحكومة الكثير من الديون المحلية قصيرة الأمد التي تُسدّد كلّ سنة من خلال اقتراض المبلغ نفسه من جديد. ولا يشكّل سداد أصل الدين عبئًا على ميزانية الحكومة في هذه الحالة (على الرغم من أن مدفوعات الفائدة المفروضة على أصل الدين تشكّل عبئًا.

٣٦ يُعدّ هذا افتراض مشكوك فيه للغاية، إذ لا يوجد أصول آمنة يمكن للحكومات أن تشتريها بالعملة الأجنبية يمكنها أن تضمن عائدًا سنويًا بنسبة ٥ في المائة. وقد حَدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نسبة الفائدة هذه قبل سنوات عديدة ولم يغيّراها لتعكس أسعار الفائدة العالمية الأقلّ.

ويوجد أيضًا بعض المؤشرات المفيدة التي تشملها الافتراضات، ونذكر منها ما يلي:

- **متوسط سعر الفائدة الاسمي على الدين الخارجي:** يُعتبر هذا المؤشّر بمثابة دليل مفيد فيما يتعلّق بالمبلغ الذي تمّ إنفاقه لسداد مدفوعات الفائدة الخارجية. ويعرض هذا المؤشّر متوسط جميع الديون العامة الخارجية. وبالتالي، لا يشكّل دليلاً يظهر سعر الفائدة الذي يمكن للحكومة أن تقترض بناءً عليه من جهات دائنة محددة (وعادةً ما يكون سعر الفائدة للديون المستحقّة للجهات الدائنة الخاصة أعلى بكثير مقارنةً بالديون المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف).
- **متوسط سعر الفائدة الحقيقي على الدين المحلي:** يقيس هذا المؤشّر الفائدة التي تدفعها الحكومة على الدين المحلي. ويشير مصطلح «سعر الفائدة الحقيقي» إلى سعر الفائدة بعد أخذ التضخم بالاعتبار. فإذا ما كان معدل التضخم السنوي ٥ في المائة ومتوسط سعر الفائدة الحقيقي ٥ في المائة، يكون عندها سعر الفائدة التي تُدفع فعليًا ١٠ في المائة. وينطبق سعر الفائدة الحقيقي على الديون المستحقة بالعملة المحلية،[٣٧] لأن التضخم يقلّل من الحجم النسبي للديون.

ويمكن للافتراضات أن تساعدنا أيضًا في تحديد أرقام أخرى في الجدول. فعلى سبيل المثال، إذا ما أردنا معرفة المبلغ الذي كان من المتوقّع أن تنفقه الحكومة الإثيوبية لسداد خدمة دينها الخارجي في العام ٢٠٢٠ بالدولار الأمريكي، يمكننا عندها احتسابه على النحو التالي:

تمثّل الإيرادات الحكومية ١١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي ١٠٨,٩٣٤ مليون دولار أمريكي. وبالتالي، ٠,١١٧ × ١٠٨,٩٣٤ = ١٢,٧٤٥ مليون دولار أمريكي، وهو حجم إرادات الحكومة.

يُتوقّع أن تصل حصّة خدمة الدين الحكومي الخارجي إلى ١٣,٣ في المائة من إرادات الحكومة في العام ٢٠٢٠. ٠,١٣٣ × ١٢,٧٤٥ = ١,٦٩٥ مليون دولار أمريكي. وتكون بالتالي خدمة الدين الحكومي الخارجي المتوقعة لإثيوبيا في العام ٢٠٢٠ قيمتها ١,٦٩٥ مليون دولار أمريكي.

المعلومات المتوفّرة من خلال السندات المطروحة للتداول العام ونشرات اكتتاب السندات

البيانات المرتبطة بأسعار بيع السندات وشرائها

نظريًا، يتم طرح السندات للتداول العام، مما يعني أنه يمكن العثور على المعلومات الأساسية المرتبطة بها على مختلف المواقع الالكترونية. أما في الواقع، فتُعتبر منصات التداول المتكاملة، مثل بلومبرغ، باهظة الثمن للغاية وبعيدةً عن متناول معظم الناس. ولكن، توجد مواقع إلكترونية مجانية تحتوي على معلومات مُحدثة عن السندات، مثل «بيزنس إنسايدر» (Business Insider) و«بوند سوبرمارت» (Bond Supermart)، إلى جانب مواقع البورصة، مثل «بورصة برلين» (Börse Berlin).

وإذا ما أردتم الحصول على معلومات بشأن سندات حكومة ما، لعلّ أفضل خطوة أوليّة تتمثّل بإجراء بحث بسيط على موقع جوجل. وعندما تجدوا معلومات بشأن سند ما، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- **الرقم التعريفي الدولي للأوراق المالية (ISIN):** ويبدأ عادةً بحرفي XS أو US، يتبعهما رقم طويل. ويُعدّ هذا رمزًا فريدًا بإصدار هذا السندات ويُساعدكم بالتالي على التعرف على السند نفسه على مختلف المواقع الالكترونية ويميّزه عن غيره من السندات التي أصدرها ذلك البلد.
- **عنوان السند:** عادةً ما يحتوي على اسم البلد وتتبعه سنة إصدار السند وسنة استحقاقه. فعلى سبيل المثال، «بنين ٢٦/١٩»، ويُعنى بها أنه سند أصدرته حكومة بنين في العام ٢٠١٩ ويتوجّب سداده بحلول عام ٢٠٢٦.
- **القسيمة:** ويُعنى بها سعر الفائدة على الدين.
- **السعر:** ويُعنى به سعر المعتمد حاليًا لشراء السند وبيعه.
- **العائد:** ويُعنى به العائد السنوي الذي سيحققه مشتري السند بناءً على السعر الحالي، باعتبار أنه سيتمّ سداد مدفوعات السند والفائدة بالكامل وفي الوقت المحدد.

المعلومات المرتبطة بنشرات اكتتاب السندات

عادةً ما تقوم الحكومات بتسويق سنداتها للمضاربين الماليين قبل إصدارها، مما يعني أنها عادةً ما ترسل لهم نشرة اكتتاب السند. ونشر الحكومة في هذه النشرة الكثير من المعلومات بخصوص مواردها المالية ووضع البلاد الاقتصادي. إن هذه النشرات هي كناية عن مستندات طويلة جدًا تصل إلى مئات الصفحات، إلّا أنه يمكن أن تحتوي على معلومات مفيدة عن ديون الحكومة، بما في ذلك الجهة الدائنة.

ولعلّ إدخال الرقم التعريفي الدولي للأوراق المالية يتبعه مصطلح «نشرة اكتتاب» (prospectus) على موقع جوجل يُعدّ أسهل طريقة للعثور على نشرة اكتتاب سند ما. لا يوجد مكان واحد يحتوي على نشرات الاكتتاب، إلّا أنه عادةً ما يساعدكم إجراء بحث على موقع جوجل على إيجاد موقع يحتوي على أي سند قد يُهمّكم.

المعلومات المرتبطة بالجهات الدائنة الثنائية

قروض من الصين

مصدر الصورة: بان كي

٣٧ وذلك على الرغم من إمكانية اختلافه عن الدين المحلي.

تكشف قاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي عن معلومات حول القروض التي تقدّمها جميع الجهات الدائنة الحكومية، بما في ذلك الصين. وكما شُرح أعلاه، عند اختياركم «موقع الطرف المقابل»، حدّدوا البلدان المُقرضة التي ترغبون بالحصول على المعلومات بشأن قروضها وديونها. ويشمل ذلك البيانات بشأن الجهات الدائنة الخاصة الصينية إذا ما قمتم باختيار سلسلة بيانات مخصّصة للجهات الدائنة الخاصة. تُعتبر تحليلات صندوق النقد الدولي بشأن القدرة على تحمل الديون ونشرات اكتتاب السندات مصدرين محتملين آخرين للمعلومات المرتبطة بالديون المستحقة للصين، بالإضافة إلى المستندات الصادرة عن الحكومات الوطنية. كما تشمل المصادر الأخرى ما يلي:

- **قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا (CLA)** التي أطلقتها مبادرة البحوث الصينية–الإفريقية في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز (SAIS–CARI) ويديرها مركز سياسات التنمية العالمية (GDP) بجامعة بوسطن منذ شهر مارس/آذار ٢٠٢١. وتتضمّن قاعدة البيانات هذه القروض المُتفق عليها بين الصين والحكومات الإفريقية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠. ويمكنكم الاطلاع عليها عبر استخدام الرابط التالي: https://www.bu.edu/gdp/chinese-loans-to-africa-database. وتقدّم قاعدة البيانات هذه معلومات مفيدة عن القروض، حيث تقسّمها بحسب المُقترض والقطاع والقسم الذي تولّى عملية الإقراض في الحكومة الصينية، إلّا أن البيانات ترتكز إلى اتفاقيات القروض. وبالتالي، يُبالغ في تقدير المبلغ الذي تمّ إقراضه، لأن إبرام الاتفاقية لا يعني أن القرض قد صُرف. وبالإضافة إلى ذلك، لا تأخذ قاعدة البيانات هذه في الاعتبار سداد مدفوعات الديون. لذا، لا يمكن استخدامها لمعرفة الديون القائمة.
- **قاعدة بيانات معهد «إيد داتا» (AidData) المفصّلة للقروض المقدمة من الجهات الدائنة العامة والخاصة الصينية:** https://www.aiddata.org/data/aiddatas-global-chinese-development-finance-dataset-version-2-0

قروض من نادي باريس

يقوم نادي باريس بنشر معلومات محدودة عن الديون على موقعه الإلكتروني: https://clubdeparis.org/en. ويظهر القسم المخصّص للبيانات المبلغ المستحق على كلّ حكومة مقترضة، إلّا أن هذه البيانات ليست مفصّلةً بشكل يوضح المبلغ المستحق لكلّ عضو من أعضاء نادي باريس. ويمكن لهذه المعلومات، على الرغم من محدوديّتها، أن توفر نقطة انطلاق يمكن مقارنتها مع مصادر أخرى. وفي المقابل، توفّر قاعدة بيانات البنك الدولي تفاصيل أكثر عن الديون المستحقة لبلدان محدّدة.

تحليل البيانات ذات الصلة

تختلف البيانات عن الأدلة. **يجب إذًا تحليل البيانات وتفسيرها لكي تصبح أدلةً.** وبهدف تحقيق أهدافنا، يعني ذلك طرح السؤال التالي: ماذا الذي تُخبرنا به البيانات عن المؤشرات التي حددناها؟ يقدم هذا القسم لمحة عامة عن الخطوات التي تساعدنا على تحويل البيانات إلى أدلة، بما في ذلك بعض «العمليات الحسابية» الأساسية والعوامل السياقية التي يجب أخذها في الاعتبار وأهمية «تثليث» النتائج من أجل التوصل إلى استنتاجات حول ما إذا كانت الحكومة تفي بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان في الإجراءات التي تتخذها لإدارة ديونها.

«العمليات الحسابية» الأساسية

كما سبق وذكرنا أعلاه، يجب مقارنة البيانات بشيء ما لنتمكن من تفسيرها. وتشمل بعض المقارنات المفيدة تلك التي تقارن بين أمرين أو تقارن أمرًا ما مع مرور الوقت، وغيرها من طرق المقارنة. وتشمل بعض الحسابات الأساسية التي يمكن أن تفيدنا عند إجراء مثل هذه المقارنات ما يلي:

- **تحويل المبالغ إلى نسب مئوية أو نسب (أو العكس):** يُعتبر استخدام النسب المئوية إحدى الطرق التي تجعل مقارنة البيانات ممكنةً. فعلى سبيل المثال، قد ترغبون في مقارنة مستويات خدمة الديون في بلدين مختلفين. وتنطوي إحدى الطرق لفعل ذلك على أخذ مبلغ خدمة الدين واحتسابه كنسبة مئوية من إيرادات الحكومة، مما قد يُظهِر أن الدولة الأولى تنفق أكثر بكثير أو أقل بكثير من الدولة الثانية.
- **احتساب نصيب الفرد من المبالغ:** قد يكون من المفيد احتساب نصيب الفرد من كلّ مبلغ بهدف مقارنة خدمة الدين بالإنفاق الاجتماعي. ويمكنكم فعل ذلك ببساطة عبر تقسيم المبلغ الإجمالي على إجمالي عدد السكان (أو على إجمالي عدد الأشخاص في مجموعة السكان التي تهمّكم، مثل الأطفال في سن الدراسة أو النساء في سن الإنجاب).

- **تعديل الأرقام لتتماشى مع نسب التضخم:** إذا ما تمّ التصريح عن المبالغ بقيمتها «الاسمية»، فإن ذلك يعني أنها لا تأخذ التضخم في الاعتبار. ولذلك، يعتبر تحويل هذه المبالغ «الاسمية» إلى مبالغ «حقيقية» أمرًا ضروريًا. ويجعل هذا المبالغ التي سُجّلت خلال السنوات المختلفة «معادلةً» للقيم الحالية لإحدى السنوات، مما يسمح لنا بإجراء مقارنات صحيحة مع مرور الوقت. فبعبارة أخرى، القيمة الحقيقية = القيمة الاسمية التي تمّ تعديلها لتتماشى مع نسب التضخم.

يمكن قراءة البيانات وتفسيرها بسهولة تامة في بعض الأحيان. وقد تكون مجموعة البيانات كبيرةً جدًا في أحيان أخرى، بحيث لا يمكن قراءتها في صفحة واحدة أو صفحتين. لذا، يمكن في هذه الحالة لجدول البيانات أن يكون أداةً مفيدةً. ويُرجّح أن يكون هذا هو الحال عند العمل على بيانات الديون.

اعرفوا المزيد | يمكن أن يشكّل استخدام جداول البيانات في العمل مهارةً جديدةً للكثير من الناشطين. وإذا ما كان الأمر كذلك، قد تجدون أنه من المفيد الرجوع إلى ملاحظتنا التمهيدية حول تحليل البيانات.

تمرين

قوموا بجمع بيانات خاصة بالديون تظهر الديون الإجمالية لبلدكم باستخدام المصادر المذكورة أعلاه. ماذا الذي تخبركم به هذه البيانات بشأن:

- **إجمالي الديون الخارجية المستحقة على بلدكم؟**
  - كم هو كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؟ وكم هو كنسبة من الصادرات؟
- **ما المبلغ الذي ينفقه بلدكم على مدفوعات الديون الخارجية؟**
  - كم هو كنسبة من الإيرادات؟
  - كم هو مقارنةً بالإنفاق على القطاعات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها؟
- **من هي الجهات الدائنة لبلدك؟**
  - ما نسبة الديون الخارجية المستحقة للجهات الدائنة الثنائية والمتعددة الأطراف والخاصة؟
  - ما نسبة الديون الخارجية المستحقة بعملة أجنبية؟
- **ما هو واقع الاستثمار الدولي لبلدك؟**
  - هل يعاني من عجز في الحساب الجاري؟ وما نسبته؟
  - هل بلدك مقترض أم مقرض صافي، وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؟

قارنوا هذه البيانات ببيانات بلدان أخرى مماثلة واطّلعوا على التغيّرات التي طرأت عليها مع مرور الوقت، فمن شأن ذلك أن يساعدكم على تفسيرها.

ما هي المعلومات الجديدة التي اكتشفتموها عندما قارنتم هذه البيانات بأنواع أخرى من البيانات، مثل تلك المذكورة في الصفحة ١٩؟

التحليل السياقي

تساعدنا البيانات الكمية على الإجابة عن أسئلة مثل «كم» أو «إلى أي مدى» أو «أين» أو «متى». ولكن، يتوجّب علينا في كثير من الأحيان الغوص أكثر بالتفاصيل من أجل إلقاء الضوء بشكل أفضل على السبب الكامن وراء حالة انعدام العدلة. ويعتبر فعل ذلك أمرًا بالغ الأهمية من حيث تحديد الاستنتاجات التي يجب عليكم استخلاصها من بحثكم. وتبرز هنا أهميّة التحليل السياقي لا سيما بالنسبة للبعد الرابع من إطار «أوبرا»، أي التقييم، حيث يسمح لنا هذا التحليل بتكوين «صورة شاملة» أكثر اكتمالًا للعوامل واسعة النطاق التي تؤثّر على قدرة الناس على التمتع بحقوقهم، كما على قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها.

ويسعى هذا النوع من التحليلات للكشف عن السياق الأوسع الذي تعمل فيه الحكومة وتحديد السبب الذي من أجله لم تكن جهود الحكومة أكثر نجاحًا. ويسعى إطار «أوبرا» بهذه الطريقة إلى التمييز بين الأضرار التي قد تكون بالفعل خارجةً عن سيطرة الدولة والأضرار التي يجب أن تُحاسب عليها الدولة. وتشمل هذه العملية تحديد الطرق التي يمكن من خلالها للعوامل المحلية أو الدولية أن تؤثر على قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المجموعات التي نركز عليها أو تُقيّدها. وستختلف القيود بشكل كبير من بلد إلى آخر، إلّا أنها ترتبط بشكل عام بسلوك الأطراف الثالثة والاختلالات الهيكلية.

	المحلية	الدولية
سلوك الأطراف الثالثة	فساد المسؤولين وسوء سلوك الشركات وهيمنة النخبة وغيرها.	سوء سلوك الشركات وتأثير الجهات المانحة أو المؤسسات المالية الدولية وشروط الاتفاقيات التجارية وغيرها.
الاختلالات الهيكلية	اللامركزية والعمليات الانتخابية والإجراءات البرلمانية والتقلّب المناخي وغيرها.	أنظمة الضرائب الدولية وجو الاستثمار العام والوضع الاقتصادي الكلّي وغيرها.

من الممكن أن تكونوا قد حدّدتم هذه المشاكل بالفعل عندما قمتم باستجواب المشكلة في الخطوة الأولى. وقد يكون هناك في بعض الأحيان منشورات ثانوية (مثل التحقيقات الإعلامية والأبحاث الأكاديمية والتقارير الصادرة عن المجتمع المدني) يمكنها أن تساعد في إلقاء الضوء على المشاكل أكثر، كما يمكن للمشاورات المجتمعية والمقابلات مع مخبرين أساسيين أن تكون طرقًا مفيدةً أيضًا.

تكمن القيمة الحقيقية لإطار «أوبرا» في الطريقة التي تلائم فيها جميع أجزاء اللّغز المختلفة بعضها البعض. مصدر صورة: فاردان بابيكيان

تثليث الاستنتاجات

يركّز كلّ بعد من أبعاد إطار «أوبرا» على معايير معينة لحقوق الإنسان، والتي يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت دولة ما تفي بالتزاماتها من حيث إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للناس، حيث يقدّم كلّ منها إجابةً عن جزء من اللّغز.

عبر جمع المعلومات المرتبطة بالنتائج والجهود في مجال السياسات والموارد بالعوامل السياقية ذات النطاق الأوسع، يمكننا إبراز العلاقات التي غالبًا ما تكون معقدةً فيما بينها. فلنفترض مثلًا أنه لدينا بيانات توضح ما يلي:

- تنتشر حالات سوء التغذية حاد الشديد بين أطفال مجموعات السكان الأصليين الرعويين وشبه الرُحّل في بلد ما، وذلك بنسبة أكبر بكثير من أي مجموعة أخرى.
- وامتثالًا لأحد شروط الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، قامت الحكومة باستبدال دعمها للمواد الغذائية الرئيسية ببرنامج تحويلات نقدية.
- أدّت العوائق الإدارية إلى عدم توفّر هذا البرنامج لمجموعات السكان الأصليين الرعويين وشبه الرُحّل.

إذا ما كنا نطّلع على كلّ من هذه المعلومات على حدة أو بمعزل عن بقيّتها، فسيكون من الصعب علينا تفسير الترابط الموجود بينها، فضلا عن الطريقة التي تؤدي بها إلى بروز أنماط قائمة على التمييز والإقصاء والعجز. ولكن، مع ربط أو «تثليث» الاستنتاجات المرتبة بالنتائج والجهود في مجال السياسات والموارد، يجب تتكوّن صورةً أكمل حول مدى معقولية الجهود التي تبذلها الحكومة وحول العوائق التي تحول دون ترجمة الالتزامات الخطيّة إلى إجراءات مجدية وذات تأثير على الأرض.

”لا توجد صيغة رياضية سحرية يمكنها أن تخبرنا ما إذا كانت إدارة الحكومة للديون تتماشى مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان أم لا، إلّا أن البيانات الكمية تساهم بشكل ملحوظ في هذا المجال. ولكن، يجب أن يكون الحكم النهائي نتاج تقييم مدروس لكافّة الأدلة المتوفّرة.“

اعرفوا المزيد | لمزيد من المعلومات حول كيفية تقييم العوامل السياقية بهدف تحديد الاستنتاجات التي يجب عليكم استخلاصها من بحثكم، قوموا بزيارة صفحتنا المُخصّصة لفك شيفرة انعدام العدال على الإنترنت، حيث ستجدون ملاحظاتنا ذاتيّة التوجيه بشأن هذه العملية.
https://bit.ly/Illuminate5ContextualFactors

الخطوة الثالثة
الإلهام

مصدر الصورة: نازلي احمد

وتنطوي الخطوة الثالثة في عملية فكّ شيفرة انعدام العدالة في مجال الديون على الاستفادة من الأدلة بشكل إبداعي، سواء كان ذلك بطرق رسمية وغير رسمية، بهدف إلهام العمل الذي يهدف إلى إحداث تغييرات حقيقية في نظام الديون العالمي. وقد تحقّقتم من الطرق التي من خلالها يؤدي اختلال ميزان القوى بين البلدان ونمو التمويل الخاص الجشع إلى بروز ديناميكيات معيّنة تساهم في استمرار حالات انعدام العدالة. كما قمتم بجمع بيانات الديون بمعلومات أخرى بهدف إلقاء الضوء على كيفية تسبب هذه المشاكل بضائقة ديون. وحدّدتم أيضًا مكامن القصور من حيث إيفاء الحكومات بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان والعوائق الأخرى التي تقيّدت قدرتها على فعل ذلك. ولكن، لا تنتهي العملية هنا!

يجب أن نقوم بتطوير استراتيجية مناصرة للضّغط على صناع القرار وحملهم على التحرك، وذلك بهدف التحفيز على تحقيق التغيير. ويُفترض بهذه الاستراتيجية أن ترشدكم لتقوموا بوضع اللّمسات الأخيرة على نتائج بحثكم وتطوير مواد إضافية للمناصرة والاضطّلاع بأنشطة متابعة عبر اللّجوء إلى آليات المساءلة الوطنية والدولية. فيجب إذًا أن تحدّد بوضوح ما يجب فعله ومن الذي سيفعله ومتى.

ونستعرض هنا بعض الإجراءات التي طالب بها النشطاء الداعمون لعدالة الديون، إلى جانب جهات فاعلة أخرى من المجتمع المدني والمؤسسات، من أجل حلّ مشكلة الديون التي لا قدرة للبلدان على تحمّلها وتعزيز تنظيم عمليات الاقتراض والإقراض وتحويل نظام الديون الذي لا يتماشى حاليًا مع مبدأ إعمال حقوق الإنسان. كما ندرس أيضًا قنوات المناصرة المختلفة التي يمكنكم من خلالها التعبير عن هذه المطالب.

الإجراءات الأساسية المطلوبة من أجل تحويل نظام الديون العالمي

الحدّ من الديون التي لا قدرة للبلدان على تحمّلها

كما سبق وقلنا في القسم الأول، يوجد خيارات قليلة جدًا أمام الحكومات عندما تصبح غير قادرة على تحمّل ديونها الخارجية وغير قادرة على سدادها. لذلك، تُعتبر الإجراءات التي يمكنها أن توفّر لها المزيد من الخيارات أمرًا بالغ الأهمية على المدى القصير.

إلغاء الديون غير المشروعة

يُعدّ من الشائع المطالبة باعتبار الديون، التي تمّ التعاقد عليها لأغراض مشبوهة أو من قبل أنظمة قمعية أو فاسدة بشكل واضح أو بموجب شروط وأحكام استغلالية، على أنها بغيضة أو غير شرعية. فلا ينتج عن هذا النوع من الديون أي منفعة عامة تُذكر، إلّا أن خدمة هكذا ديون تستنزف الأموال العامة المهمّة. ويجوز للمُقترض أن يتّخذ قرارًا أحادي الجانب يقضي برفض سداد هذا النوع من الديون أو يمكنه أيَضًا أن يحاول إقناع الجهة الدائنة بالموافقة على إلغاء الدين.

مثال

قضية «حسن نية الجهة الدائنة» في الإكوادور

أقرّت الإكوادور عام ٢٠١٣ قانونًا أُعلن بموجبه أن بعض أحكام ديون البلاد الخارجية غير شرعية وأتت نتيجةً لسوء سلوك الجهة الدائنة. واعتبرت الإكوادور أن الجهات المانحة كانت قد انتهكت التزاماتها بحسن النية عبر تقديم قروض بشروط غير مواتية وبأسعار فائدة مبالغ بها. كما أيدت المحكمة الدستورية في الإكوادور القانون، مُعترفةً بالحق السيادي للبلد في حماية سكانه من الممارسات غير العادلة في مجال الديون وإعطاء الأولوية لمراعاة حقوق الإنسان لمواطنيه قبل سداد الديون المشبوهة.

مصدر الصورة: إيجود نوهاوس

تحديد الديون غير الشرعية عبر التدقيق في حسابات الديون

تشكّل عمليات التدقيق في حسابات الديون أداةً قويةً للتحقّق من شرعية ديون بلد ما، **حيث يمكن لهذه العمليات أن تنظر في الطريقة التي جرى من خلالها التعاقد على الدين، كما تراجع الغرض من التعاقد على الدين وتحت أي ظروف حصل، بالإضافة إلى الطريقة التي تمّ استخدام القرض بها والتأثيرات التي نجمت عنه.** ويساعد ذلك في إلقاء الضوء على دور كلّ من الجهات الدائنة والمقترضين، مما قد يدعم الدعوات المطالبة بإعادة هيكلة الديون أو بالامتناع عن سدادها حتّى. فعلى سبيل المثال، قامت الإكوادور بإجراء تدقيق رسمي للديون عندما زادت مخاطر تعرّضها لضائقة بسبب الديون. وقد استخدمت نتائج التدقيق الذي أجرته للتفاوض بنجاح على إعادة شراء الديون ممّا ساعدها على توفير ٧ مليارات دولار أمريكي.[٣٨] كما استخدمت الأرجنتين نتائج التدقيق الذي أجرته في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولية بشأن إعادة هيكلة الديون.[٣٩] ويمكن للحكومات أو لمجموعات الناشطين أن يُطلقوا عمليات التدقيق.

اعرفوا المزيد | قامت الشبكة الأوروبية للدين والتنمية (يوروداد) بصياغة مقدّمة لعمليات التدقيق في حسابات الديون في تقريرها المعنون «كيف يمكن الوصول إلى أساس ديون بلد ما؟ موجز قصير عن عمليات التدقيق في حسابات الديون». ويدعم هذا الموجز مجموعات المجتمع المدني التي تفكر في إطلاق عملية تدقيق في بلدانها. https://bit.ly/HowToGet ToTheBottomOfACountrysDebts

تعليق سداد مدفوعات الديون تلقائيًا عند مرور البلدان بأزمات

يوجد خيار آخر يمكن اعتماده، حيث يتمثّل بإيجاد طريقة لتعليق سداد مدفوعات الديون تلقائيًا في مواقف معينة، أي عندما تكون البلدان المقترضة على شفير الدخول في أزمة أو عندما تبدأ عملية إعادة هيكلة الديون السيادية مثلًا. ويمكن فعل ذلك من خلال إضافة «بند الكارثة»، الذي يسمح بتوقّف سداد المدفوعات بشكل التلقائي، إلى كافّة عقود القروض. ويُعرف هذا أيضًا بأدوات دين الطارئة الخاصة بالدولة (أو أداة دين طارئة وقابلة للتمديد خاصّة بالدولة).[٤٠]

وتعتبر البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل معرّضةً للعديد مكامن الضعف (مثل أزمتي الغذاء والمناخ الحاليتين). لذلك، يجب أن تكون المعايير التي تُحدّد الحالات، التي يتوجّب تفعيل إجراء تعليق سداد المدفوعات عند مواجهتها، واسعة النطاق. كما يجب أن تأخذ هذه المعايير في الاعتبار مكامن الضعف الاقتصادية والاجتماعية والمناخية، لا نسب القدرة على تحمل الديون ومستوى دخل البلد فحسب.

دعم حشد الموارد المحلية وتوفير سيولة إضافية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من أجل تمكين السياسات الاقتصادية التوسعية

تشمل الإجراءات الممكنة الأخرى تعزيز قدرة الحكومات على حشد الموارد المحلية من خلال اعتماد أنظمة ضرائب تصاعدية والقضاء على حالات التهرّب الضريبي. ويجب تطبيق سياسات الديون والعدالة الضريبية في الوقت نفسه، وإلّا فسيتم استخدام الأموال الناتجة عن زيادة نسب تحصيل الضرائب لسداد الديون. يمكن لتبنّي عملية متكاملة لمعالجة الديون أن يوفر كميةً من السيولة، إلّا أنه لن يكون حلًا طويل الأمد إذا ما احتاجت البلدان إلى زيادة ديونها من جديد.

وبالمثل، يعدّ التمويل ميسور التكلفة وطويل الأمد عنصرًا أساسيًا أيضًا، حيث تؤدّي بنوك التنمية المتعدّدة الأطراف دورًا مهمًا في هذا الصدد، بينما توجد دعوات تطالبهم بزيادة قدرتهم على الإقراض. وقد يشمل ذلك على المدى القصير تطبيق آليات لإصدار وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة. فحاليًا، يتمّ تحديد قيمة حقوق السحب الخاصة بناءً على حصص الدول في صندوق النقد الدولي. لذلك، عندما أصدر صندوق النقد الدولي حقوق سحب خاصة وصلت قيمتها إلى ٦٥٠ مليار دولار في العام ٢٠٢١، ذهبت أغلبيتها إلى الدول الغنية في الشمال العالمي. فعلى سبيل المثال، حصلت البلدان الأفريقية على ٥,٢ في المائة من قيمة المبلغ فقط، علمًا بأن عدد سكانها يصل إلى ١,٤ مليار نسمة وبأن أكثر من ٦٠ في المائة من سكان العالم الذين يعانون من الفقر المدقع يعيشون فيها.[٤١]

---

٣٨ يوروداد (٢٠٢١). *كيف يمكن الوصول إلى أساس ديون بلد ما؟ موجز قصير عن عمليات التدقيق في حسابات الديون.*
https://www.eurodad.org/how_to_get_to_the_bottom_of_a_countrys_debts

٣٩ صندوق النقد الدولي (٢٠٢١). *الأرجنتين: التقييم اللاحق للوصول الاستثنائي بموجب الترتيب الاحتياطي لعام ٢٠١٨ – بيان صحفي وتقرير الموظفين.*
https://bit.ly/ArgentinaExPostEvaluation

٤٠ صندوق النقد الدولي (٢٠١٧). *أدوات الدين الحكومية للكيانات السيادية.*
https://www.imf.org/en/About/Key-Issues/state-contingent-debt-instruments

٤١ الأمين العام للأمم المتحدة (٢٠٢٠). *موجز السياسة رقم ٦ في جدول أعمالنا المشترك: إصلاح الهيكل المالي الدولي.*
https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf

وفي حين دعت كلّ من مجموعة السبع ومجموعة العشرين إلى إعادة توجيه طوعية لمبلغ قيمته ١٠٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة، لم يُعاد توجيه سوى جزءٍ صغير من هذا المبلغ.

تعزيز الحوكمة إزاء عمليات الاقتراض والإقراض

الشفافية والإفصاح العلني عن المعلومات المرتبطة بالدين الخارجي

تعزّز زيادة نسبة الشفافية فيما خصّ المعلومات المرتبطة بالديون الحكم الرشيد، وذلك من خلال توفير قواعد بيانات متاحة للجميع وذات مصادر موثوقة. فيعود ذلك بالنفع على جميع أصحاب المصلحة، إذ:

- يستطيع المواطنون التدقيق في قرارات الاقتراض والإقراض التي تتّخذها حكوماتهم؛
- يصبح لدى الجهات الدائنة صورة أوضح حول عبء الديون المُستحقة على المقترضين، مما يقلّل من المخاطر التي قد يواجهونها ويجب أن يؤدي إلى وضع شروط أكثر ملاءمةً بالنسبة للمقترضين؛
- تستطيع المؤسسات المالية الدولية تقييم التوجّهات السائدة في الأسواق المالية الدولية بشكل أفضل.

كما يجب أن تكون عمليات التعاقد على الديون وإعادة هيكلتها شفافةً وتشاركيةً وقابلةً للمساءلة. **ويُعبر بالتالي إصلاح الأطر التنظيمية الوطنية التي تنظّم عمليات التعاقد على الديون وإعادة هيكلتها مهمًا جدًا.** وتشمل بعض السمات الرئيسية ما يلي: الالتزام قانونًا بعدم تحمل الديون إلّا إذا كان ذلك يصبّ في مصلحة سكان البلد والموافقة التشريعية أو الإشراف التشريعي على القرارات المرتبطة بالديون والإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالديون بشكل علني.

تتحمّل الحكومات المقترضة بشكل عام المسؤولية الأساسية فيما خصّ شفافية المعلومات المرتبطة بالديون، إلّا أنه **يجب على الجهات الدائنة العامة والخاصة أن تكون شفافةً أيضًا حيال بذل العناية الواجبة وعمليات تقييم المخاطر.** وقد وضع معهد التمويل الدولي (IIF) مجموعةً من المبادئ الطوعية الخاصة بشفافية الديون.[٤٢] وفي شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٢١، أطلقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبدعم من مجموعة العشرين، مبادرة شفافية الديون التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بهدف تطبيق التوصيات الصادرة عن معهد التمويل الدولي.[٤٣] وقامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في إطار هذه المبادرة، بإنشاء مستودع للبيانات المرتبطة بالديون. ومنذ إطلاق المبادرة في العام ٢٠٢١، لم يكشف سوى بنكان عن تفاصيل حول ستة قروض فقط، حيث لا يوجد معلومات حول قروض قدّمتها البنوك وتصل قيمتها إلى ٣٠ مليار دولار.[٤٤] ولذلك، يُعتبر إدراج الشفافية ضمن المتطلبات القانونية أمرًا مهمًا جدًا. وكون غالبية القروض يتم التعاقد عليها بموجب القانون البريطاني أو قانون ولاية نيويورك،[٤٥] فإن تبنّي تغييرات تشريعية في هذه الولايات القضائية سيكون له تأثير ضخم.

تحسين تحليل القدرة على تحمل الديون

وكما ذُكر في القسم الثاني، تُعتبر المنهجية التي يعتمدها صندوق النقد الدولي لتحديد قدرة أي بلد على تحمل الديون ذات نطاق ضيّق، إذا لا تأخذ في الاعتبار احتياجات التنمية والتمويل المناخي للبلد بشكل كافٍ. وبالتالي، يتمّ التقليل من شأن خطر دخول البلد في ضائقة بسبب الديون. ولطالما دعت العديد من المؤسسات، بما في ذلك أونكتاد، إلى وضع منهجيات بديلة لتحليل القدرة على تحمل الديون وطوّرت بعضها. وبهدف تحديد احتياجات بلد ما من حيث إلغاء ديونه وإعادة هيكلتها بشكل أسرع، يكون من المهم أن تتبنى مثل هذه المنهجيات معايير شاملة وتوقعات واقعية لخطر مواجهة البلد ضائقة مالية بسبب الديون.

---

٤٢ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢٢). *مبادرة شفافية الديون لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: التوجهات والتحديات والتقدم المحرز.*
https://www.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/oecd-debt-transparency-initiative_66b1469d-en

٤٣ المرجع نفسه.

٤٤ منظمة عدالة الديون (٢٠٢٣). *بنوك تخرق قواعدها الخاصة لإخفاء قروض بقيمة ٣٠ مليار دولار أمريكي مقدّمة إلى بلدان منخفضة الدخل.*
https://bit.ly/BanksBreakOwnRules

٤٥ صندوق النقد الدولي (٢٠١٩). *تقرير سير العمل الرابع بشأن إدخال أحكام تعاقدية مُحسّنة إلى عقود السندات السيادية الدولية.*
https://bit.ly/FourthProgressReport
(يتمّ إصدار ٥,١ في المائة فقط من العقود المبرمة مع الجهات المانحة الخاصة تحت ولايات قضائية أخرى.)

إصلاحات منهجية للقواعد والمؤسّسات التي تُنظّم الديون

إصلاح هيكل تسوية الديون

يشمل أحد المطالب الرئيسية للناشطين في مجال عدالة الديون إنشاء آلية مستقلة لإعادة هيكلة الديون تخضع لإشراف الأمم المتحدة، مما سيزوّد الفريق القُطري المسؤول عن عملية إعادة التفاوض بقدرة متساوية على الوصول إلى المعلومات الشاملة والحصول على دعم فني مستقل. وقد طُرح هذا الاقتراح منذ وقت طويل، إلّا أنه يكتسب زخمًا جديدًا اليوم، حيث كان مُقترحًا رئيسيًا في موجز السياسة الذي نشره الأمين العام للأمم المتحدة في يونيو/حزيران ٢٠٢٣ مثلًا.[٤٦]

مصدر الصورة: ناثانيال شومان

وتظهر عملية إعادة هيكلة الديون التي أجرتها الأرجنتين في العام ٢٠٢٠ سبب الحاجة إلى مثل هذه الآلية المستقلة. ففي العام ٢٠٢٠، تواصلت الأرجنتين مع صندوق النقد الدولي لإجراء تقييم بشأن قدرتها على تحمل الديون، إذ يشكل هذا التقييم في أغلب الأحيان أساسًا للمفاوضات بشأن إعادة هيكلة الديون ولتثبيت توقعات الجهات الدائنة. رفض صندوق النقد الدولي في البداية طلب الأرجنتين التي كانت تلاحقها الجهات الدائنة من الولايات المتحدة خلال هذه الفترة.

ضمان المشاركة الإلزامية لكلّ الجهات الدائنة في عملية إعادة هيكلة الديون

تتطلّب أي عملية لإعادة هيكلة الديون مشاركة كلّ الجهات الدائنة من أجل أن تكون فعّالةً، ويُعنى بذلك الجهات الدائنة متعددة الأطراف والثنائية والخاصة، حيث توافق كلّها على شروط إعادة الهيكلة المقترحة. ويضمن ذلك تقاسم عبء إعادة هيكلة الديون بين الجهات الدائنة كلّها. فإن لم يحصل ذلك، سنواجه حالات ترفض فيها بعض الجهات الدائنة المشاركة، وذلك على أمل أن تستفيد من إعادة الهيكلة من دون تحمّل نصيبها العادل من العبء.

ويُمكن طلب ذلك من خلال الأحكام التعاقدية أو التشريعات. فكما ذُكر أعلاه، **نظراً لأن جميع العقود المُبرمة مع الجهات الدائنة الخاصة تقريباً تخضع لقانون نيويورك أو القانون البريطاني، سيكون تبنّي تغييرات تشريعية في أي من الولايتين القضائيتين تبعات هائلة.** وفي وقت كتابة هذا التقرير، تقوم الهيئة التشريعية في ولاية نيويورك بدراسة اقتراح تشريعي.

إصلاح إدارة صندوق النقد الدولي

يُعتبر الهيكل الإداري لصندوق النقد الدولي أحد العوامل التي تحدّ من التقدم المُحرز من حيث إصلاح نظام الدين العالمي، حيث يتمتّع عدد صغير نسبيًا من دول الشمال العالمي بغالبية الأصوات. ويبرز التأثير الضخم لهذه البلدان في تدخلات صندوق النقد الدولي بين الدول الدائنة والمُقترضة. وقد طالب الناشطون في مجال عدالة الديون بإصلاح إدارة الصندوق (بما في ذلك صيغ الحصص وحقوق التصويت والتمثيل في مجلس الإدارة).

تمرين

قوموا بتقييم تحليلكم حتّى الآن. ما الذي يشير إليه هذا التقييم فيما يتعلّق بما يجب القيام به والجهة التي ستقوم به وبحلول أي تاريخ يجب القيام به من أجل معالجة مشكلة الديون التي يواجهها بلدكم؟ وبناءً على ذلك، حدّدوا مجموعةً من أهداف وغايات جهود المناصرة (والتي يجب أن تكون ذكيةً (SMART): محدّدةً (Specific) وقابلةً للقياس (Measurable) وقابلةً للتحقيق (Achievable) وواقعيةً (Realistic) ومحددةً زمنيًا (Timebound).

إشراك الجهات المُستهدفة بنشاطات المناصرة

ما أن تحدّدوا مطالبكم من حيث المناصرة، سيصبح لديكم فكرةً أفضل عن الأشخاص الذين يجب أن تشركوهم من أجل تحقيق التغيير. وتختلف الغايات المحدّدة وطرق العمل على تحقيقها تبعًا للسياق. ويُعتبر تكوين فكرة عامة شاملة عن مناصرة عدالة الديون بعيدًا عن نطاق هذا الدليل، إلّا أننا نوضح أدناه بعض الغايات المشتركة لنشاطات مناصرة عدالة الديون ونعرض بعض الإرشادات الأساسية المرتبطة بكيفية استخدام بحثكم بطرق مختلفة للعمل على تحقيقها.

٤٦ الأمين العام للأمم المتحدة (٢٠٢٣). *موجز السياسة رقم ٦ في جدول أعمالنا المشترك: إصلاح الهيكل المالي الدولي.*
https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf

غايات المناصر الأساسية

يجب أن نتذكر أن القوة غير موزعة بشكل عادل في نظام الديون العالمي، حيث تتمتّع بعض الجهات الفاعلة، أكثر من غيرها، بقدرة على التأثير على إجراءات معينة. فعلى سبيل المثال، تكون الجهات الدائنة عادةً أقوى بكثير من حيث تأثيرها على تطوير آليات إعادة هيكلة الديون مقارنة بالمقترضين. لذلك، يُعتبر فهم ديناميكيات القوة الموجودة وتصميم استراتيجية المناصرة الخاصة بكم وفقًا لذلك أمرًا مهمًا. ويستعرض الجدول التالي الغايات المشتركة لنشاط مناصرة عدالة الديون.

	الوطنية	الدولية
السياسية	تقديم توصيات واقتراحات تشريعية بشأن السياسات. المشاركة في التحقيقات التي تُجريها اللّجان البرلمانية. الضغط على الأحزاب السياسية والسياسيين لاتخاذ موقف إزاء السياسة الضريبية والقدرة على تحمل الديون وأولويات الميزانية.	مناصرة الإصلاحات في مجال ممارسات الإقراض وإجراءات إعادة هيكلة الديون وسياسات فرض الشروط، وذلك أما المؤسسات المالية الدولية. إطلاق حملات للمطالبة بإقرار تشريعات في ولايات قضائية أخرى، مثل نيويورك والمملكة المتحدة وبلجيكا وفرنسا (من أجل تقييد أعمال الصناديق الانتهازية).
القضائية وشبه القضائية	رفع دعاوى مرتبطة بالديون، أي رفع دعوى ضدّ الحكومة للاحتجاج على إجراءات التقشّف التي تتبناها، مثل تخفيض الميزانية. تقديم صديق المحكمة لموجزات عن القضايا التي تشمل نزاعات بين الجهات الدائنة والمقترضين. تقديم العرائض إلى لجان حقوق الإنسان الوطنية.	مراقبة الإجراءات القانونية إن كانت تشمل نزاعات بين الجهات الدائنة والمقترضين والإبلاغ عنها. تقديم شكاوى فردية أو أي معلومات أخرى إلى هيئات المعنية بحقوق الإنسان والمسؤولة عن الإشراف على امتثال الحكومة لالتزامات حقوق الإنسان الخاصة بها.
الاجتماعية	التعبئة العامة للجمهور حملات إعلامية مبادرات إشراف المواطنين (مثل عمليات التدقيق بحسابات الديون)	إطلاق حملات لتعزيز التضامن وتشجيع العمل المشترك وحشد الضغط الشعبي لمناصرة عدالة الديون، بما في ذلك الحملات التي تقودها المنظمات الإقليمية المعنية بالديون: الحركة الشعبية الآسيوية للديون والتنمية (APMDD) و"أفروداد" و"لاتينداد" و"يوروداد". تسمية ممارسات الإقراض غير المسؤولة وانتقادها.

تمرين

ما أن تحدّدوا أهدافكم وغاياتكم، ستكوّنون فكرةً أفضل عن المؤسسات والأفراد والاهتمامات التي يجب عليكم إشراكها من أجل تحقيقها. ويمكن أن يساعدكم وضع خريطة تُظهر مستوى قوة هذه الجهات في تحسين تحديدكم للجماهير المستهدفة، وذلك عبر إظهار الحلفاء والمعارضين والغايات. وتنطوي إحدى الطرق الشائعة لفعل ذلك على تحديد أصحاب المصلحة المعنيين ووضعهم على محورين: ما مدى قوّتهم التي يمكنهم من خلالها إحداث تغيير؟ وإلى أي مدى يوافقون أو لا يوافقون على دعوتكم إلى العمل؟

احصلوا على المزيد من المعلومات حول هذه الأداة من خلال قراءة الدليل القصير الذي أعدّته منظّمة «بيوتيفول ترابل» (Beautiful Trouble) عبر الرابط التالي: https://commonslibrary.org/power-mapping-to-design-a-winning-campaign-strategy/

التواصل مع الجماهير المختلفة

كما ترون، يوجد الكثير من القنوات المختلفة التي يمكن استخدامها بهدف زيادة الوعي، مثل مناصرة مسألة القدرة على تحمل الديون والضغط من أجل الشفافية والمساءلة والمطالبة بأخذ العوامل الاجتماعية والبيئية في الاعتبار خلال عمليات إعادة هيكلة الديون. وستؤثر القنوات التي تختارون إعطاءها الأولوية على الجماهير الرئيسية التي تتواصلون معها، بالإضافة إلى ما إذا كنتم تحاولون إعلام أو تثقيف أو إقناع الناس. ويؤثّر هذا بدوره على طريقة تحويلكم نتائج بحثكم إلى رسائل مصمّمة خصّيصًا لجمهوركم ويتمّ نشرها من أجله. وتختلف الحملة على وسائل التواصل الاجتماعي تمامًا عن تقديم المعلومات إلى البرلمان مثلًا.

وتعتبر معرفتكم لجمهوركم أمرًا مهمًا جدًا لتتمكّنوا من التواصل مع الجماهير المختلفة بفعالية، فهؤلاء هم أصحاب المصلحة الذين حددتموهم والذين يتأثرون بالمشكلة ويمتلكون الدافع المطلوب للعمل ويمكنهم أن يساهموا في تحقيق التغيير المنشود. ويُعدّ من المهم أيضًا تحليل ما يلي: الإجراء الذي تريدون منهم اتخاذه وما يعرفونه بالفعل وما يجهلونه والمعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ هذا الإجراء والطرق الأكثر إقناعًا لتقديم هذه المعلومات.

من المحتمل أن يكون لديكم الكثير من المعلومات لتشاركوها مع جمهوركم، بما في ذلك البيانات الكمية بشأن ديون بلدكم. ويسمح تقديم هذا النوع من المعلومات بشكل مرئي لجمهوركم بالتعرف بسرعة على الأنماط والتوجّهات والاختلافات الموجودة في البيانات، حيث تساعدكم هذه الطريقة على إلقاء الضوء على المعلومات التي يمكن أن تبقى مخفيةً لو لم تُعرض المعلومات بهذه الطريقة. ولهذا السبب، تُعتبر هذه الطريقة أداةً قيمةً تحثّ جمهوركم على النظر إلى مسألة ما بطريقة جديدة. ومع ذلك، يتطلّب استخدام البيانات لإنشاء خطاب المناصرة تحقيق توازن دقيق. فيعدّ من المهم أن:

- **تعملوا باعتماد نهج التوسّع انطلاقًا من البيانات:** كونوا واضحين بشأن ما تقوله ولا تقوله البيانات. وفكروا فيما إذا كنتم بحاجة لتبسيط البيانات أو وضعها في سياق معيّن أو تكملتها ببيانات أخرى من أجل إيضاح النقطة الأساسية التي تودّون التعبير عنها.
- **تصمّموا بياناتكم:** كيف ستجمعون قصّتكم بالتفاصيل الموجودة في بياناتكم؟ كيف يمكنكم تأطيرها بشكل موجز ومقنع من دون تضليل الجمهور أو الإفراط في التعميم؟
- **ابحثوا عن القصص المرئية:** ما هي أجهزة العروض المرئية التي ستستخدمونها من أجل تقديم المعلومات بطريقة تفاعلية؟ كيف سيساعدكم التصميم المرئي في تنظيم معلوماتكم وإعطائها معنى؟

يمكن لهذه الأسئلة أن تساعدكم على تحديد نوع العرض المرئي للبيانات الذي سيكون الأكثر ملاءمةً وفعاليةً لمواد المناصرة الخاصة بكم.

اعرفوا المزيد | يوجد لدينا موارد إضافية حول كيفية تصميم عروض مرئية واضحة ومقنعة وسهلة الفهم للبيانات. إن هذه الموارد متوفّرة على الصفحة المخصّصة لفكّ شيفرة انعدام العدالة على موقعنا الالكتروني، حيث ستجدون ملاحظاتنا ذاتية التوجيه بشأن البيانات والتصميم.

https://bit.ly/Illuminate4DataAndDesign

CENTER for ECONOMIC and SOCIAL RIGHTS

www.cesr.org | info@cesr.org

Center for Economic and Social Rights

@social_rights

Debt Justice

www.debtjustice.org.uk

@debtjustice

@debtjustice